



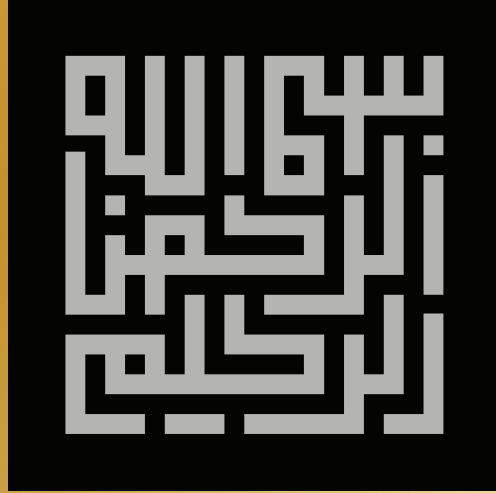
## صندوق التنمية الصناعية السعودي



## التقرير السنوي



التقرير السنوي  
للعام المالي  
١٤٣٥  
١٤٣٦هـ



خادم الحرمين الشريفين  
المَلِكُ سَلْمَانَ بْنِ عَبْدِ الْعَازِزِ السَّعُودِ



صاحب السمو الملكي  
الأمير مقرن بن عبدالعزيز السَّعُودِ  
ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء



صاحب السمو الملكي  
الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز السَّعُودِ  
ولي ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء  
وزير الداخلية







- تحفيز التطور الصناعي في المملكة من خلال التركيز على:
- الإقراض الصناعي.
  - دعم سياسات واستراتيجيات القطاع الصناعي.
  - الخدمات الاستشارية
  - التركيز على العملاء.
  - التدريب وتنمية الكفاءات والمعرفة.

## الرسالة

أن نستمر كمؤسسة رائدة في تمويل القطاع الصناعي ودعم التنمية الاقتصادية والبشرية في المملكة العربية السعودية وجعلها مركزاً صناعياً متميزاً.

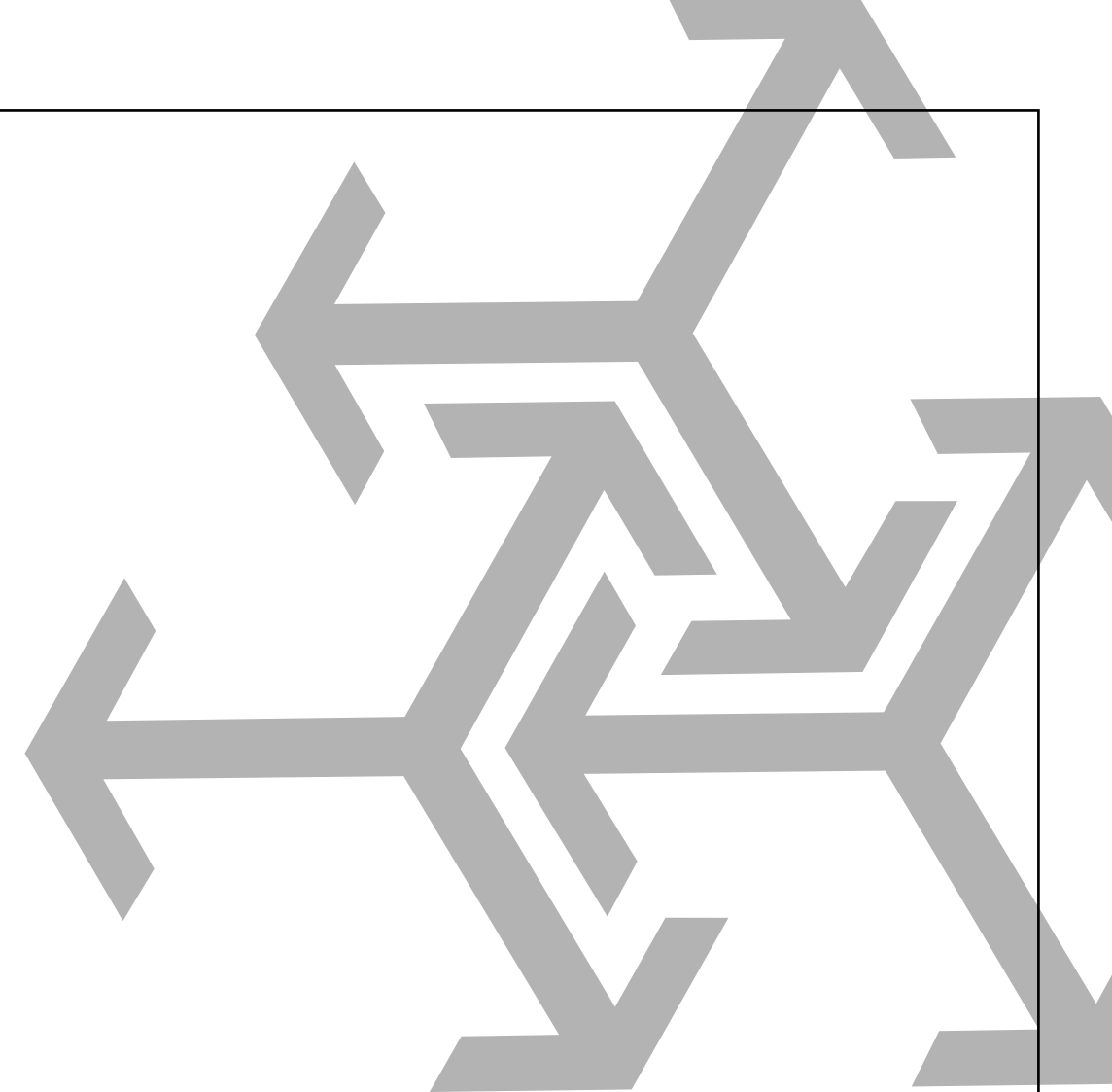
## الرؤية





## المحتويات :

٩	تقديم معالي وزير المالية.
١١	كلمة معالي رئيس مجلس الإدارة.
١٣	تمهيد : اتجاهات ومؤشرات الاقتصاد المحلي :
١٤	الوضع الاقتصادي للمملكة خلال عام ٢٠١٤م.
١٦	مؤشرات أداء القطاع الصناعي المحلي.
١٩	استعراض أداء الصندوق :
٢٠	- النشاط الإقراضي للعام المالي ١٤٣٥/١٤٣٦هـ (٢٠١٤م).
٢٩	- برنامج كفاءة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
٣١	- القوى البشرية والتدريب.
٣٢	- ملتقى التنمية الصناعية في المناطق الواعدة.
٣٤	- دورة تقييم المشاريع الصناعية.
٣٦	- الهيكل التنظيمي للصندوق.
٣٩	إدارة تحت المجهر :
٤٠	برنامج كفاءة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
٤٣	دراسة صناعية :
٤٤	صناعة العزل الحراري في المملكة.
٤٩	موضوع تحت الأضواء :
٥٠	مستقبل المدن الصناعية بالمملكة.
٥٧	بيانات النشاط الإقراضي للصندوق.





## تقديم معالي وزير المالية

يسعدني تقديم التقرير السنوي لصندوق التنمية الصناعية السعودي للعام المالي ١٤٣٥/١٤٣٦هـ (٢٠١٤م)، حيث يوافق صدور التقرير مرور ما يربو على ٤٠ عاماً على تأسيس الصندوق، حافلة بالعطاء المميز في دعم التنمية الصناعية في المملكة.

أظهر الاقتصاد السعودي في عام التقرير نمواً إيجابياً على الرغم من التحديات التي تواجه الاقتصاد العالمي، حيث استمر الإنفاق السخي على مشاريع التنمية وواصل القطاع الخاص أداءه القوي، ونال الاقتصاد السعودي بذلك إشادة العديد من المنظمات الاقتصادية الدولية. وجاءت ميزانية الدولة للعام المالي الجديد ١٤٣٦/١٤٣٧هـ (٢٠١٥م) لتؤكد على الاستمرار بالإنفاق الاستثماري وفق الأولويات التي نصت عليها خطط التنمية وبما يعزز نمو الاقتصاد.

استمر قطاع الصناعات التحويلية غير النفطية بتحقيق معدلات نمو مرتفعة ليصبح بذلك ثاني أقوى الأنشطة الاقتصادية أداء خلال العام المنصرم عاكساً متانة الاقتصاد السعودي وأثر السياسات الاقتصادية في تحفيز النمو الاقتصادي في المملكة، من خلال تشجيع المستثمرين، حيث ارتفع عدد القروض المعتمدة من قبل صندوق التنمية الصناعية السعودي في العام المالي ١٤٣٥/١٤٣٦هـ (٢٠١٤م) إلى ١٤٥ قرصاً بقيمة تصل إلى ٥,٩ مليار ريال، ذلك للمساهمة في إنشاء ١٢٥ مشروعاً صناعياً جديداً وتوسعة ٢٠ مشروعاً صناعياً قائماً، بلغ إجمالي استثمارات هذه المشاريع نحو ١١,٧ مليار ريال.

وتشير بيانات التقرير إلى النمو الملحوظ في استفادة المناطق الواعدة من قروض الصندوق، حيث أنتت النتائج الإيجابية بفضل الحوافز الإقراضية المشجعة التي اعتمدها مجلس الوزراء المقرر قبل أعوام قليلة، والقاضية بزيادة نسبة تمويل الصندوق للمشاريع الصناعية المقامة في المناطق والمدن الأقل نمواً بما لا يزيد على ٧٥٪ من تكلفة المشروع بدلاً من ٥٠٪، وبفترة سداد لا تزيد عن ٢٠ سنة بدلاً من ١٥ سنة. حيث ارتفع نصيب المناطق الواعدة من عدد القروض المعتمدة إلى ٥٧٪ واستحوذت على ٥٠٪ من إجمالي قيمة القروض المعتمدة خلال العام المالي ١٤٣٥/١٤٣٦هـ (٢٠١٤م). ويتوقع أن تدعم هذه النتائج التنمية المتوازنة بين المناطق والتي تؤكد عليها الميزانية الحكومية، حيث لم يكن يتجاوز نصيب المناطق الواعدة ١٤٪ من عدد قروض الصندوق و ١٥٪ من قيمتها قبل تطبيق قرار مجلس الوزراء المقرر.

وتبعث النتائج المشجعة المتمثلة في ارتفاع نصيب المناطق الواعدة من قروض الصندوق لمزيد من التفاؤل في تعزيز التنمية الصناعية في هذه المناطق. وفي هذا الخصوص، أهيب بالمستثمرين لاستطلاع الفرص المجزية التي يوفرها الاقتصاد الوطني خاصة المزايا النسبية في المناطق الواعدة، وأن يستفيدوا من التسهيلات التي توفرها الدولة ومن بيئة الأعمال المحفزة في المملكة لتطوير مشاريع جديدة والتوسع في المشاريع القائمة، خاصة وأنه نتيجة لسياسة الحكومة المستمرة بالتنمية المتوازنة وانعكاس ذلك فيما يقر من ميزانيات سنوية للجهات الحكومية، فقد أصبح بإمكان المستثمرين في مناطق المملكة المختلفة الاستفادة من نفس الخدمات والبنى الأساسية ومصادر التمويل التي تتوافر للمستثمر في المدن الرئيسية.

كما استمر برنامج كفاءة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة الذي يديره الصندوق في تحقيق إنجازات بارزة تمثلت في ارتفاع عدد الكفالات التي اعتمدها البرنامج خلال العام المالي ١٤٣٥/١٤٣٦هـ (٢٠١٤م) إلى ٣٦١٢ كفالة بقيمة ١,٧ مليار ريال لصالح ١٤٩٧ منشأة صغيرة ومتوسطة تزاوُل أنشطة متنوعة في جميع مناطق المملكة. بذلك يصل إجمالي عدد الكفالات التي اعتمدها البرنامج منذ انطلاقتها في عام ١٤٢٦/١٤٢٧هـ (٢٠٠٦م) حتى نهاية العام المالي ١٤٣٥/١٤٣٦هـ (٢٠١٤م) إلى ١٠٨٩٢ كفالة قيمتها ٥,٣ مليار ريال وذلك مقابل تمويل قدمته البنوك التجارية المحلية بقيمة ١٠,٦ مليار ريال لصالح ٥٥٧٩ منشأة صغيرة ومتوسطة.

ختاماً، يطيب لي أن أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان لمقام خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين وسمو ولي ولي العهد - حفظهم الله - على دعمهم للتنمية الصناعية في المملكة ولما يلقاه الصندوق وغيره من صناديق التنمية الحكومية الأخرى من رعاية واهتمام. كما لا يفوتني أن أشكر معالي رئيس مجلس إدارة الصندوق وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للصندوق وجميع منسوبيه على ما بذلوه ويبدلون من جهود متميزة أثمرت في تحقيق هذه الإنجازات الطيبة، متطلعاً للمزيد من التقدم في أعمال وأنشطة الصندوق.

والله ولي التوفيق،،

وزير المالية

إبراهيم بن عبدالعزيز العساف





## كلمة معالي رئيس مجلس الإدارة



يطيب لي أن أقدم التقرير السنوي لصندوق التنمية الصناعية السعودي للعام المالي ١٤٣٥/١٤٣٦ هـ (٢٠١٤ م)، وهو العام الذي شهد الكثير من التحديات الاقتصادية خاصة على الصعيد العالمي.

بالرغم من هذه التحديات، واصل الصندوق دوره التنموي بما يتلاءم مع التطور المستمر لقطاع الصناعة في المملكة. حيث اعتمد الصندوق في هذا العام (١٤٥) قرصاً بلغت جملة اعتماداتها (٥,٨٩٢) مليون ريال، وساهمت في إنشاء (١٢٥) مشروعاً صناعياً جديداً وفي توسعة (٢٠) مشروعاً صناعياً قائماً،

فيما بلغ حجم استثمارات هذه المشاريع نحو ١١,٧ مليار ريال. كما وصلت المبالغ التي صرفها الصندوق خلال العام (٥,٦٨٥) مليون ريال في حين بلغ إجمالي المبالغ المسددة (٤,٤٦٠) مليون ريال. بذلك وصل إجمالي عدد القروض المعتمدة من الصندوق منذ إنشائه في عام ١٣٩٤ هـ (١٩٧٤ م) وحتى نهاية العام المالي ١٤٣٥/١٤٣٦ هـ (٢٠١٤ م) (٣٧٦٩) قرصاً بلغت جملة اعتماداتها نحو (١١٨) مليار ريال، وساهمت هذه القروض في إقامة (٢٧١٧) مشروعاً صناعياً منتشرة في مختلف مناطق المملكة. تدل هذه الأرقام دلالة واضحة على الدور الفعال للصندوق في تشجيع الاستثمارات الصناعية في المملكة، وفي تعزيز القاعدة الصناعية للاقتصاد السعودي.

في مجال التنمية المتوازنة بين مناطق المملكة، وخصوصاً المناطق والمدن الواعدة، فقد نتج عن تطبيق الضوابط الجديدة التي اعتمدها مجلس الإدارة الخاصة بزيادة نسبة التمويل للمشاريع المقامة في المناطق والمدن الواعدة، زيادة ملحوظة في توزيع قروض الصندوق لصالح تلك المناطق، حيث بلغت نسبة اعتمادات الصندوق للمناطق والمدن الواعدة (٥٧٪) من إجمالي عدد القروض و(٥٠٪) من إجمالي قيمة القروض التي تم اعتمادها في العام المالي ١٤٣٥/١٤٣٦ هـ (٢٠١٤ م). ويتوقع أن تساهم هذه المشاريع في إحداث تنمية شاملة لا تقتصر على المجال الصناعي فقط بل تمتد لتشمل الأنشطة الاقتصادية الأخرى، ذلك من خلال جذبها للاستثمارات المساندة.

كما قام الصندوق وبفاعلية بمواكبة اهتمام الدولة - رعاها الله - المتزايد بالمشاريع الصناعية الصغيرة، حيث بلغت نسبة القروض الموجهة للمشاريع الصناعية الصغيرة (التي تصل قروضها إلى ١٥ مليون ريال) حوالي (٥٨٪) من إجمالي عدد القروض المعتمدة لهذا العام.

في ذات الإطار وتماشياً مع اهتمام الدولة بدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتعزيز دورها في الاقتصاد المحلي وتوفير فرص العمل للمواطنين السعوديين، قام برنامج كفالة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة الذي يديره الصندوق بالتعاون مع البنوك المحلية، بدور متميز خلال العام المالي ١٤٣٥/١٤٣٦ هـ (٢٠١٤ م)، حيث اعتمد البرنامج خلال هذا العام عدد (٣٦١٢) كفالة جديدة بزيادة قدرها (٤٤٪) عن العام الماضي، وبقيمة قدرها (١,٧) مليار ريال، أي بزيادة قدرها (٣١٪) وذلك مقابل تمويل قيمته (٣,٤٦٢) مليون ريال قدمته البنوك التجارية بزيادة قدرها (٤٧٪) عن العام الذي سبقه.

جاءت هذه الإنجازات الهامة للصندوق، رغم التحديات الاقتصادية الكبيرة التي يواجهها الاقتصاد العالمي في هذه الفترة، بفضل من الله وتوفيقه ثم بالدعم المتواصل من القيادة الرشيدة التي أولت الصندوق كامل الدعم والرعاية.

وختاماً، أتقدم بالشكر الجزيل لمقام خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين وسمو ولي ولي العهد - حفظهم الله - للدعم السخي الذي يلقاه الصندوق. كما أتقدم بالشكر الجزيل لزملائي أعضاء مجلس إدارة الصندوق ولإدارة الصندوق وجميع منسوبيه لما يبذلونه من جهود مشكورة حققوا من خلالها هذه النتائج المتميزة، وأمل منهم مواصلة الجهد لتحقيق المزيد من هذه النتائج خلال الأعوام القادمة.

والله الموفق،،

رئيس مجلس الإدارة

عبدالرحمن بن عبدالله الحميدي

## أعضاء مجلس الإدارة



معالي الدكتور/ عبدالرحمن بن عبدالله الحميدي  
رئيس مجلس إدارة صندوق التنمية الصناعية السعودي



سعادة المهندس/ صالح بن إبراهيم الرشيد  
مدير عام الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية



سعادة الأستاذ/ عبدالله بن إبراهيم العياضي  
مساعد أمين عام صندوق الاستثمارات العامة



سعادة الدكتور/ عابد بن عبدالله السعدون  
وكيل وزارة البترول والثروة المعدنية لشؤون الشركات



سعادة الدكتور/ أسامة بن حسين منصور  
مستشار معالي وزير الاقتصاد والتخطيط



**تمهيد:** اتجاهات ومؤشرات  
الاقتصاد المحلي



وحظي الاقتصاد السعودي بتقدير وإشادة العديد من الجهات الاقتصادية الدولية لما يتمتع به من قوة ومتانة، حيث أكد تقرير مشاورات صندوق النقد الدولي مع المملكة لعام ٢٠١٤م أن اقتصاد المملكة حقق نمواً قوياً في السنوات الأخيرة، وكان من الاقتصادات الأفضل أداءً على مستوى بلدان مجموعة العشرين، كما لا تزال آفاق النمو إيجابية والمخاطر متوازنة. وأن المملكة تعد من أهم الدول التي دعمت الاقتصاد العالمي من خلال دورها المساند في سوق النفط العالمية. وأشاد المديرون التنفيذيون بالأداء الاقتصادي القوي للمملكة الذي يرتكز على أساسيات قوية. كما أثنوا على الجهود التي تقوم بها المملكة لتعزيز كفاءة الإنفاق العام وخطه إنشاء وحدة للمالية العامة الكلية. كما اتفق المديرون على أن موقف السياسة النقدية وسياسة السلامة الاحترازية الكلية في الوقت الحاضر ملائم رغم تراجع نمو الائتمان، وأن اقتصاد المملكة لم يتأثر بتقلب الأسواق المالية العالمية، بالإضافة إلى تمتع الجهاز المصرفي بمستوى جيد من رأس المال والربحية. وقد أعلنت وكالة ستاندر أند بورز العالمية للتصنيف الائتماني عن خفضها للنظرة المستقبلية للتصنيف السيادي للمملكة من إيجابي إلى مستقر على خلفية تراجع أسعار النفط، إلا أنها أبقى على التصنيف السيادي للدولة عند (AA-) على المدى الطويل، وأشارت الوكالة إلى أنه على الرغم من تعديل نظرتنا المستقبلية للسعودية، إلا أن نمو الاقتصاد الحقيقي لا يزال قوياً نسبياً.

في الختام، يعتبر أداء الاقتصاد السعودي في عام ٢٠١٤م جيداً في ظل انخفاض أسعار النفط وما يشهده الاقتصاد العالمي من تباطؤ في النمو. ووفقاً للمؤشرات الحالية، فإنه من المتوقع أن يواصل الاقتصاد السعودي نموه القوي وخاصة القطاع غير النفطي نتيجة للاستمرار في التركيز على المشاريع التنموية، الأمر الذي سيساهم في تنويع قاعدة الاقتصاد الوطني وتعزيز تنافسيته.



في نفس السياق، استمر صندوق التنمية الصناعية السعودي في دعم الصناعة المحلية في كافة أنشطتها، حيث بلغ إجمالي اعتمادات الصندوق خلال عام ٢٠١٤م حوالي (٥,٩) مليار ريال لعدد (١٤٥) قرصاً، وقد وجه ما نسبته (٥٧٪) من إجمالي عدد هذه الاعتمادات للمناطق الواعدة. كما اعتمدت إدارة برنامج كفالة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، الذي يديره الصندوق، خلال العام ٢٠١٤م (٣٦١٢) كفالة بقيمة إجمالية تبلغ (١,٦٨٨) مليون ريال مقابل اعتمادات تمويل قدمتها البنوك المحلية بمبلغ (٣,٤٦٢) مليون ريال لصالح (١٤٩٧) منشأة صغيرة ومتوسطة.

من ناحية أخرى، سجل المؤشر العام للسوق المالية السعودية بنهاية عام ٢٠١٤م انخفاضاً بنسبة (٢,٤٪) ليسجل (٨٣٣٣) نقطة مقارنة مع (٨٥٣٥) نقطة في نهاية عام ٢٠١٣م. وقامت هيئة السوق المالية بالعمل على توسيع قاعدة السوق عبر زيادة فرص التمويل والنمو للشركات وزيادة القنوات الاستثمارية، حيث وافقت على طرح جزء من أسهم ستة شركات للاكتتاب العام ليصبح بذلك عدد الشركات المدرجة بالسوق ١٦٣ شركة. كما وافقت على طرح صكوك لشركة واحدة ورخصت لستة عشر صندوقاً استثمارياً جديداً ليصبح إجمالي عدد الصناديق المرخصة ٢٦٣ صندوقاً. ونفذت هيئة السوق المالية خلال العام المالي ٢٠١٤م العديد من الخطوات الهادفة لتنظيم إصدار الأوراق المالية وتطوير أسواقها ورفع مستوى الشفافية والإفصاح في معاملاتها، حيث أصدر مجلس الهيئة هذا العام لائحة وكالات التصنيف الائتماني، ودليل إجراءات استطلاع مرئيات العموم حيال مشاريع اللوائح التنفيذية لنظام السوق المالية. كما أقر المجلس تعديلاً على قائمة المصطلحات المستخدمة في لوائح الهيئة وقواعدها. و صدر قرار مجلس الوزراء الموقر رقم (٣٨٨) بتاريخ ٢٤/٠٩/١٤٣٥هـ القاضي بالموافقة على قيام هيئة السوق المالية بفتح المجال للمؤسسات المالية الأجنبية لشراء وبيع الأسهم المدرجة في السوق المالية السعودية، وذلك بحسب ما تضعه من قواعد في هذا الشأن.

في مجال الإصلاحات الهيكلية والتنظيمية التي تهدف إلى تعزيز هيكل الاقتصاد الوطني، صدرت خلال العام ٢٠١٤م الموافقة على عدد من الأنظمة وتشمل: (النظام الجزائي لجرائم التزوير، النظام الجزائي لجرائم الإرهاب، نظام التأمين ضد التعطل عن العمل، نظام «قانون» العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، نظام الرعاية الصحية، نظام المجالس البلدية). كما تمت الموافقة على عدد من التنظيمات منها: (تنظيم الدعم السكني، تنظيم المدن الطبية والمستشفيات التخصصية التابعة لوزارة الصحة، تنظيم الجمعية السعودية للمرشدين السياحيين، تنظيم الجمعية السعودية للسفر والسياحة، وإعادة تنظيم جمعية حماية المستهلك).

## الوضع الاقتصادي للمملكة خلال عام ٢٠١٤م

عام ٢٠١٤م فائضاً مقداره (٧٨٩) مليار ريال بانخفاض نسبته (٥,٦٪) عن العام الماضي، ذلك نتيجة لانخفاض الصادرات السلعية بنسبة (٤,٤٪) عن العام الماضي، حيث يقدر أن يبلغ إجمالي الصادرات السلعية خلال عام ٢٠١٤م نحو (١,٣٤٨) مليار ريال. في المقابل يتوقع أن تبلغ قيمة الصادرات السلعية غير النفطية حوالي (٢٠٨) مليار ريال بزيادة نسبتها (٣,١٪) عن العام الماضي، وتمثل الصادرات السلعية غير النفطية ما نسبته (١٥,٤٪) من إجمالي الصادرات السلعية. أما الواردات السلعية، فتشير التوقعات إلى أنها ستبلغ (٥٦٤) مليار ريال في عام ٢٠١٤م بانخفاض نسبته (٢,٦٪) عن العام السابق.

أما على صعيد التطورات المالية والنقدية، وفي ظل ما يشهده الاقتصاد المحلي والعالمي من تطورات، فقد استمرت السياسات المالية والنقدية للدولة باتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان توفر السيولة الكافية في النظام المصرفي، ذلك لتلبية احتياجات الاقتصاد الوطني من السيولة النقدية وللمحافظة على مستوى ملائم للأسعار. وسجل عرض النقود بتعريفه الواسع خلال الأشهر العشرة الأولى من العام المالي ٢٠١٤م نمواً نسبته (١٠,٤٪) مقارنة بنمو نسبته (٦,٦٪) لنفس الفترة من العام ٢٠١٣م.

فيما يخص القطاع المصرفي، فقد وصلت المصارف التجارية تدهيم ملاءتها المالية، إذ ارتفع رأسمالها واحتياطياتها خلال الأشهر العشرة الأولى من العام ٢٠١٤م بنسبة (١١,١٪) لتصل إلى حوالي (٢٥١) مليار ريال، وازداد إجمالي مطلوباتها من القطاعين العام والخاص خلال الفترة نفسها بنسبة (١٣,٨٪)، ونما حجم الودائع لدى المصارف التجارية بنسبة (١١٪) لتبلغ حوالي (١,٥٥٠) مليار ريال. كما حافظت المصارف التجارية على دورها الحيوي في دعم القطاع الخاص وتوسيع أنشطته، حيث بلغ إجمالي الائتمان الممنوح من قبل المصارف التجارية للأنشطة الاقتصادية في القطاع الخاص خلال الأشهر التسعة الأولى للعام ٢٠١٤م أكثر من (١,٢٣٩) مليار ريال. وبالنظر إلى توفير الائتمان حسب الأنشطة الاقتصادية المختلفة خلال الفترة المذكورة، نجد أن حجم الائتمان الممنوح قد نما لبعض الأنشطة الاقتصادية مثل قطاع النقل والاتصالات بنسبة (٢٢,١٪)، وقطاع التعدين والمناجم بنسبة (١٦,٩٪)، وقطاع الصناعة والإنتاج بنسبة (١٤,٣٪)، وقطاع التمويل بنسبة (١١,٤٪)، وقطاع البناء والتشييد بنسبة (١٠,٩٪)، وقطاع التجارة بنسبة (٩,٤٪)، وقطاع الماء والكهرباء والغاز والخدمات الصحية بنسبة (٨,١٪)، وقطاع الزراعة وصيد الأسماك بنسبة (٣,٦٪)، في حين سجل الائتمان المقدم إلى قطاع الخدمات تراجعاً بنحو (٣,٩٪).

حقق الاقتصاد السعودي نتائج جيدة في عام ٢٠١٤م، ذلك بالرغم من استمرار نمو الاقتصاد العالمي بشكل ضعيف وغير متوازن وما أدى إليه من تراجع لأسعار النفط في النصف الثاني من العام ٢٠١٤م، لكن سياسة المملكة المعتادة في التعامل مع الدورات الاقتصادية لأسواق النفط ساهمت في تعزيز استدامة نمو الاقتصاد السعودي. وطبقاً للبيان المصاحب لإعلان الميزانية العامة للدولة الصادر عن وزارة المالية، يتوقع أن يبلغ الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٤م وفقاً لمصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات (٢,٨٢١) مليار ريال بالأسعار الجارية بمعدل نمو يبلغ (١,٠٩٪) مقارنة بالعام ٢٠١٣م. أما بالأسعار الثابتة لعام (٢٠١٠م) فيتوقع أن يسجل الناتج المحلي الإجمالي للمملكة نمواً قدره (٣,٥٩٪). كما يتوقع أن ينخفض حجم الدين العام في نهاية العام المالي ٢٠١٤م إلى حوالي (٤٤,٢) مليار ريال، ليمثل أقل من (١,٦٪) من الناتج المحلي الإجمالي المتوقع لهذا العام.

وحقق القطاع الخاص معدلات نمو هي الأقوى بين القطاعات التنظيمية المكونة للناتج المحلي في عام ٢٠١٤م، حيث يتوقع أن يحقق نمواً تبلغ نسبته (٩,١١٪) بالأسعار الجارية و(٥,٧٪) بالأسعار الثابتة. حققت جميع الأنشطة الاقتصادية المكونة للناتج المحلي غير النفطي نمواً إيجابياً، حيث يقدر أن يصل النمو الحقيقي في نشاط التشييد والبناء إلى (٦,٧٪)، وفي نشاط الصناعات التحويلية غير النفطية إلى (٦,٥٪)، وفي نشاط الاتصالات والنقل والتخزين (٦,١٣٪)، وفي نشاط تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق (٥,٩٧٪)، وفي نشاط خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال (٤,٤٦٪).

وشهد العام ٢٠١٤م تراجعاً في مستوى الضغوط التضخمية، حيث تشير تقديرات مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات إلى ارتفاع الرقم القياسي لتكاليف المعيشة خلال عام ٢٠١٤م بنسبة (٢,٧٪) مقارنة بارتفاع نسبته (٣,٥٪) في عام ٢٠١٣م، وذلك طبقاً لسنة الأساس ٢٠٠٧م. أما معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير النفطي، والذي يعد من أهم المؤشرات الاقتصادية لقياس التضخم على مستوى الاقتصاد ككل، فيتوقع أن يرتفع بنسبة (٢,٩٩٪) في عام ٢٠١٤م مقارنة بما كان عليه في العام الماضي.

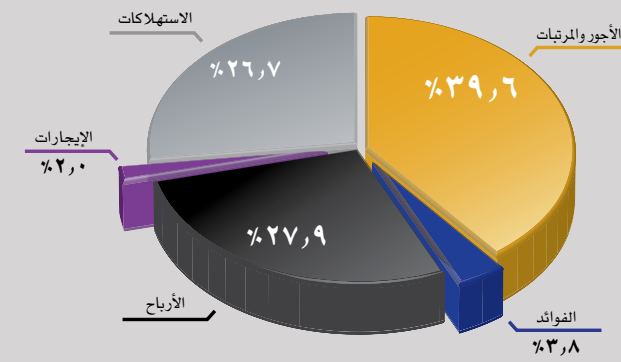
ووفقاً للتقديرات الأولية لمؤسسة النقد العربي السعودي، يتوقع أن يحقق الحساب الجاري لميزان المدفوعات فائضاً مقداره (٣٩٩) مليار ريال في العام ٢٠١٤م مقارنة بفائض مقداره (٤٩٧) مليار ريال للعام الماضي ٢٠١٣م، ذلك بانخفاض نسبته (١٩,٧٪). في ذات السياق، يتوقع أن يحقق الميزان التجاري في



القطاعات الصناعية الأخرى بنسبة سعودية تبلغ ٣٨٪، يليه قطاع المنتجات المعدنية بنسبة (٢٧٪) فقط قطاع الخشب ومنتجاته بنسبة (٢٥٪) وقطاع مواد البناء بنسبة (٢٣٪) والمواد الغذائية بنسبة ٢٢٪ وأخيراً قطاعي النسيج والمنتجات الجلدية والورق والطباعة بنسبة (١٩٪) لكل منهما. أما في القطاع الصناعي ككل فقد بلغت نسبة العمالة الوطنية لإجمالي العمالة حوالي ٢٧٪، الأمر الذي يؤكد على أهمية تعزيز فرص عمل القوى العاملة الوطنية في القطاع الصناعي، من خلال العمل على تطوير هيكل الصناعة المحلية لجعلها قادرة على خلق المزيد من فرص العمل المجزية للمواطنين.

بتحليل مكونات القيمة المضافة في القطاع الصناعي، وهو من المؤشرات الهامة في تقييم أداء القطاع الصناعي، يوضح الشكل (٢) توزيع هذه المكونات في عام ٢٠١٣م، حيث يلاحظ أن الأجور والمرتببات تمثل الجزء الأكبر من إجمالي مكونات القيمة المضافة (٣٩,٦٪)، تليها الأرباح (٢٧,٩٪)، ثم الاستهلاكات (٢٦,٧٪)، فالقوائد (٣,٨٪)، وأخيراً الإيجارات (٢,٠٪). تؤكد جميع هذه النسب على جدوى الاستثمار الصناعي في المملكة، وقدرته على استقطاب المزيد من الاستثمارات الصناعية مدفوعة بهذه المؤشرات الإيجابية.

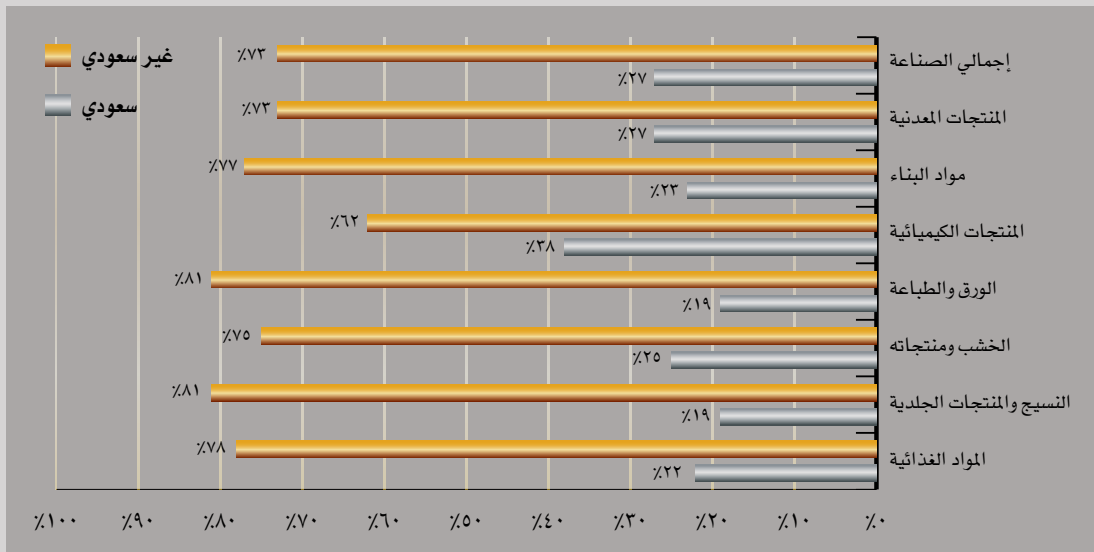
الشكل (٢) توزيع مكونات القيمة المضافة للتصنيع في المملكة (٢٠١٣م)



المصدر: قاعدة البيانات الصناعية بالصندوق - ٢٠١٤م

أما بالنسبة لمؤشر نسبة العمالة الوطنية لإجمالي العمالة في الصناعة وهو من المؤشرات ذات الأهمية المتزايدة على الصعيد الوطني، يظهر الشكل (٣) النسب المئوية للعمالة الوطنية من إجمالي العمالة حسب القطاعات الصناعية الرئيسية لعام ٢٠١٣م. يلاحظ من الشكل أن قطاع المنتجات الكيماوية تصدر

الشكل (٣) نسب العمالة السعودية لإجمالي العمالة في القطاعات الصناعية الرئيسية (٢٠١٣م)



المصدر: قاعدة البيانات الصناعية بالصندوق - ٢٠١٤م

## مؤشرات أداء القطاع الصناعي المحلي

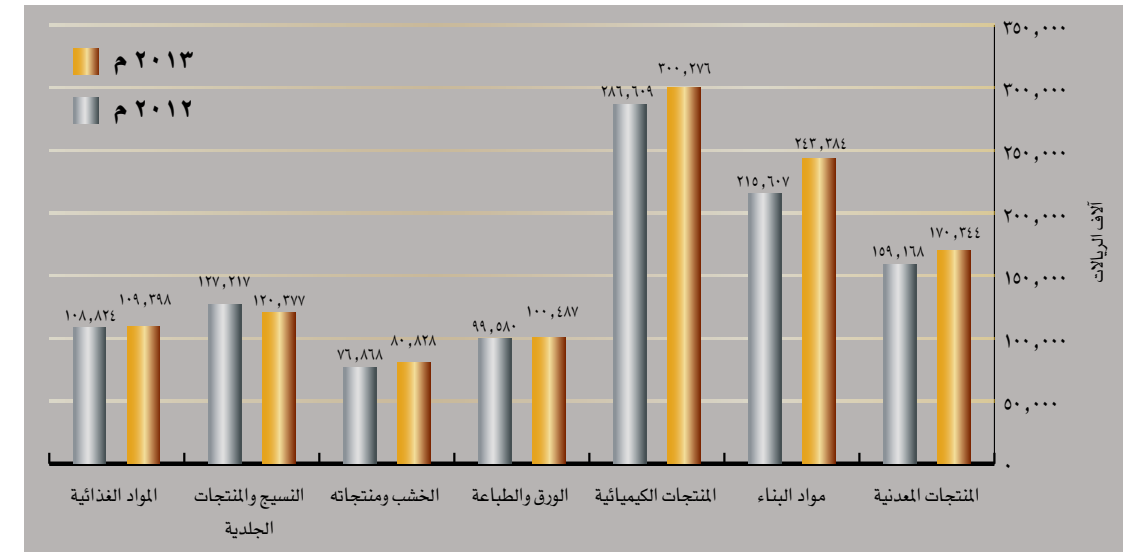
(٣) ملامح واتجاهات الأداء في مؤشرات الإنتاجية والعمالة حسب القطاعات الصناعية الرئيسية.

بالنظر لمؤشرات الإنتاجية الصناعية، ومنها متوسط القيمة المضافة لكل عامل حسب القطاعات الصناعية الرئيسية لعام ٢٠١٣م، نلاحظ أن قطاع المنتجات الكيماوية يأتي في المرتبة الأولى من حيث متوسط القيمة المضافة لكل عامل (الشكل ١)، يليه قطاع مواد البناء، فقطاع المنتجات المعدنية، ثم قطاع النسيج والمنتجات الجلدية، وقطاع المواد الغذائية، ثم قطاع الورق والطباعة وأخيراً قطاع الخشب ومنتجاته كأقل متوسط للقيمة المضافة. أما من حيث اتجاهات الأداء لمؤشر القيمة المضافة لكل عامل، في عام ٢٠١٣م مقارنةً بعام ٢٠١٢م، فيظهر من الشكل (١) أن هناك تبايناً بين القطاعات الصناعية المختلفة في هذا الخصوص، إذ ارتفع متوسط القيمة المضافة لكل عامل لقطاعات مواد البناء والمنتجات المعدنية بنسبة ١٣٪ و ٧٪ على التوالي، وللمنتجات الكيماوية والمنتجات الخشبية بنسبة ٥٪ لكل منهما، وسجل قطاعا المواد الغذائية والورق والطباعة ارتفاعاً طفيفاً في متوسط القيمة المضافة لكل عامل بنسبة ١٪ لكل منهما. في المقابل شهد متوسط القيمة المضافة لكل عامل في قطاع النسيج والمنتجات الجلدية تراجعاً بنسبة ٥٪ في العام ٢٠١٣م مقارنةً بعام ٢٠١٢م.

على الرغم من تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي، وكذلك الإنتاج الصناعي العالمي خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٤م، الذي انعكس سلباً على الطلب على المنتجات الصناعية، إلا أن قطاع الصناعات التحويلية غير النفطية بالمملكة حقق نمواً جيداً، حيث بلغ معدل نموه الحقيقي (٦,٥٪) في عام ٢٠١٤م مقارنة بنسبة نمو بلغت (٦,٢٪) في العام السابق (حسب الأسعار الثابتة لعام ٢٠١٠م)، وذلك وفقاً لبيانات مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات. وتشير الأرقام الأولية لارتفاع مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في العام ٢٠١٤م إلى (١١,٣٪) مقارنة مع (١٠,٩٪) في عام ٢٠١٣م، وهي المساهمة الأكبر من بين جميع القطاعات الإنتاجية غير النفطية. كما ساهم القطاع الصناعي بشكل كبير في زيادة صادرات المملكة من السلع غير النفطية، حيث بلغت الصادرات السلعية غير النفطية في عام ٢٠١٤م حوالي ٢٠٨ مليار ريال بارتفاع قدره (٣,١٪) عن ما تم تصديره في عام ٢٠١٣م.

فيما يخص تحليل مؤشرات أداء القطاع الصناعي، ونظراً لعدم توفر كامل البيانات المطلوبة لعام ٢٠١٤م، فقد تم تحليل البيانات المتاحة في قاعدة البيانات الصناعية للعام ٢٠١٣م. أظهرت مؤشرات الأداء الصناعي مواصلة النمو الجيد في معظم القطاعات الصناعية بالمملكة. وتوضح الأشكال البيانية (٢، ١)،

الشكل (١) القيمة المضافة لكل عامل حسب القطاعات الصناعية للعام ٢٠١٣م مقارنة بعام ٢٠١٢م (بآلاف الريالات)



المصدر: قاعدة البيانات الصناعية بالصندوق - ٢٠١٤م





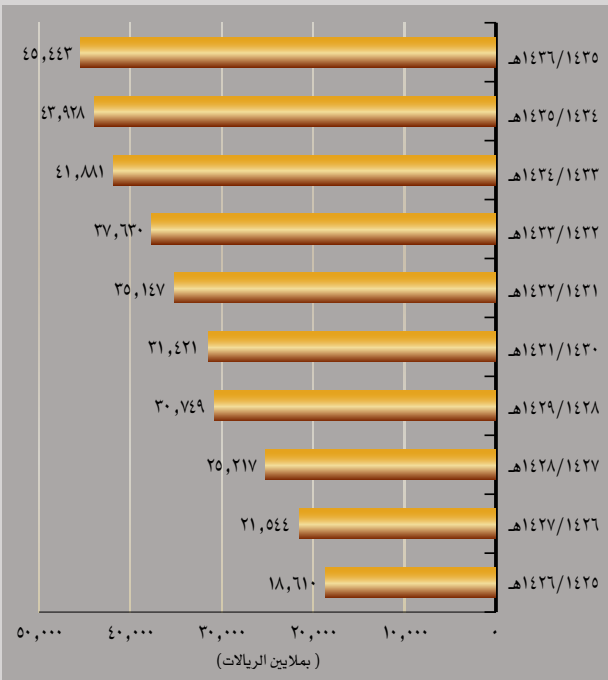
استعراض أداء الصندوق



### المشاريع المعتمدة خلال عام ١٤٣٥/١٤٣٦هـ :

اعتمد الصندوق لهذا القطاع خلال العام المالي ١٤٣٥/١٤٣٦هـ (٤١) قرصاً تمثل ٢٨٪ من إجمالي عدد القروض المعتمدة خلال العام، بلغت قيمة هذه القروض (١,٥١٥) مليون ريال أي ما يمثل حوالي ٢٦٪ من إجمالي قيمة القروض المعتمدة خلال العام، وهو بذلك يأتي في المرتبة الثانية من حيث قيمة القروض وفي المرتبة الأولى من حيث عدد القروض المعتمدة خلال العام. قدمت هذه القروض لهذا القطاع خلال عام التقرير للمساهمة في إقامة (٣٩) مشروعاً صناعياً جديداً وتوسعة مشروعات صناعية قائمة.

### الشكل رقم (٥) القيمة التراكمية للقروض الصناعية التي اعتمدها الصندوق لقطاع الصناعات الكيماوية (بملايين الريالات)



ريال وبلغت القروض المعتمدة لها (٥,٨٩٢) مليون ريال. كما بلغت قيمة المبالغ التي تم صرفها خلال عام التقرير (٥,٦٨٥) مليون ريال، وبلغت تسديدات القروض خلال عام التقرير (٤,٤٦٠) مليون ريال، وهي أعلى قيمة من القروض تم تسديدها في عام واحد منذ إنشاء الصندوق.

بصورة إجمالية، بلغ إجمالي عدد القروض الصناعية التي اعتمدها الصندوق منذ تأسيسه في عام ١٣٩٤هـ وحتى نهاية العام المالي ١٤٣٥/١٤٣٦هـ (٣٧٦٩) قرصاً بقيمة إجمالية قدرها (١١٧,٩٨٧) مليون ريال قدمت للمساهمة في إنشاء (٢٧١٧) مشروعاً صناعياً في مختلف أنحاء المملكة. كما بلغت جملة القروض التي تم صرفها من هذه الاعتمادات (٨١,٢٧٦) مليون ريال سدد منها حتى نهاية العام المالي ١٤٣٥/١٤٣٦هـ (٥٠,٣٤٦) مليون ريال، مما يؤكد نجاح المشاريع المستفيدة من قروض الصندوق ومن الدعم الاستشاري الذي يقدمه لهذه المشاريع في المجالات الفنية والإدارية والمالية والتسويقية.

### أولاً: التوزيع القطاعي للقروض :

باستعراض القطاعات الصناعية الرئيسية حسب قيمة القروض المعتمدة لها يتضح ما يلي :

### الصناعات الكيماوية :

#### حجم القروض التراكمية :

لا يزال هذا القطاع يتصدر جميع القطاعات الصناعية من حيث قيمة القروض التراكمية المعتمدة له، إذ بلغت قيمتها الإجمالية منذ تأسيس الصندوق وحتى نهاية العام المالي ١٤٣٥/١٤٣٦هـ (٤٥,٤٤٣) مليون ريال أي ما يمثل ٣٨٪ من إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق.



الأقل نمواً بما لا يزيد عن ٧٥٪ من تكلفة المشروع بدلاً من ٥٠٪ وزيادة فترة سداد القرض بما لا يزيد عن (٢٠) سنة بدلاً من (١٥) سنة. وفي هذا إشارة واضحة إلى نجاح الصندوق في مواكبة أهداف الدولة لتحقيق التنمية المتوازنة في جميع مناطق المملكة. ومن المتوقع أن يكون لملتقى التنمية الصناعية في المناطق الواعدة الذي نظمه الصندوق (في الفترة من ٢٢-٢٣ ربيع أول ١٤٣٦هـ في مدينة الرياض)، الأثر الفعال في تشجيع المستثمرين المحليين والأجانب لتوجيه استثماراتهم إلى هذه المناطق الواعدة مما ينتج عنه تنامي حصتها من قروض الصندوق. ولأهمية هذا الملتقى، فقد أفردنا له جزءاً خاصاً في ثنايا هذا التقرير.

ومن الملامح المميزة أيضاً لإنجازات الصندوق خلال العام المالي ١٤٣٥/١٤٣٦هـ (٢٠١٤م)، الاهتمام الذي حظي به قطاع المشاريع الصناعية الصغيرة (التي تصل قروضها إلى ١٥ مليون ريال) حيث بلغت نسبة قروض الصندوق لهذه الفئة من المشاريع ٥٨٪ من إجمالي عدد القروض التي اعتمدها الصندوق خلال العام المالي ١٤٣٥/١٤٣٦هـ (٢٠١٤م)، تمثل حصة المشاريع الصناعية الجديدة حوالي ٩٣٪ من هذه المشاريع الصغيرة، مما يؤكد سلامة المناخ الاقتصادي الذي تعمل فيه هذه المشاريع، ويشير أيضاً إلى ارتفاع الوعي الاستثماري لدى صغار المستثمرين الصناعيين بصورة عامة من خلال الدعم الذي يجودونه من القسم الخاص بدراسة وتقييم المشاريع الصناعية الصغيرة بالصندوق.

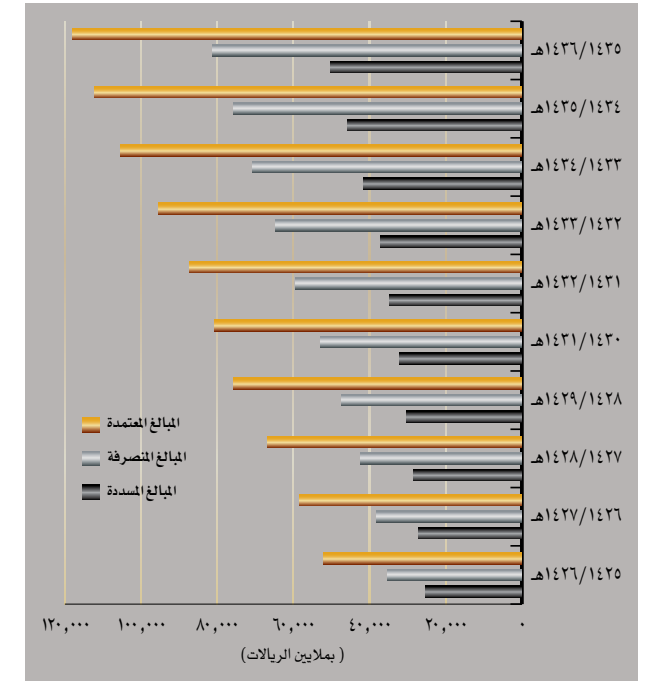
كما تؤكد اعتمادات الصندوق خلال العام المالي ١٤٣٥/١٤٣٦هـ (٢٠١٤م)، على وجود اتجاهات واضحة لتنامي حصة المشاريع الصناعية الجديدة بصورة أكبر مقارنة بمشاريع التوسعة للمصانع القائمة، حيث بلغ عدد القروض الصناعية الجديدة (١٢٥) قرصاً باعتمادات بلغت (٥,٠٥٣) مليون ريال ممثلة بذلك ٨٦٪ من إجمالي عدد وقيمة قروض الصندوق خلال العام.

بلغ عدد القروض التي اعتمدها الصندوق خلال العام المالي ١٤٣٥/١٤٣٦هـ (١٤٥) قرصاً بزيادة طفيفة عن عدد القروض المعتمدة خلال العام المالي السابق له، وهدمت هذه القروض للمساهمة في إقامة (١٢٥) مشروعاً صناعياً جديداً وتوسعة (٢٠) مشروعاً صناعياً قائماً بلغ إجمالي استثماراتها (١١,٧) مليار

## النشاط الإقراضي للعام المالي ١٤٣٥/١٤٣٦هـ (٢٠١٤م) :

شهد العام المالي ١٤٣٥/١٤٣٦هـ (٢٠١٤م) أداءً متميزاً من صندوق التنمية الصناعية السعودي لا سيما من حيث عدد وقيمة القروض المعتمدة للمشاريع المقامة في المناطق والمدن الواعدة وكذلك القروض المعتمدة للمشاريع الصناعية الصغيرة. تأتي هذه الإنجازات متوافقة مع سياسة الدولة الحكيمة في تسريع وتيرة التنمية والنمو في المناطق والمدن الواعدة وتحقيق التنمية المتوازنة بين جميع مناطق المملكة وخلق فرص العمل في هذه المناطق، كما أن هذه الإنجازات تأتي كانعكاس طبيعي لتبني الصندوق العديد من الحوافز المشجعة للاستثمار الصناعي في هذه المناطق من خلال تطبيقه للضوابط الخاصة بزيادة نسبة التمويل للمشاريع الصناعية المقامة بها وزيادة فترة سداد القرض.

### الشكل رقم (٤) قيمة القروض التراكمية المعتمدة من الصندوق والمبالغ المنصرفة والمعاد تسديدها (بملايين الريالات)



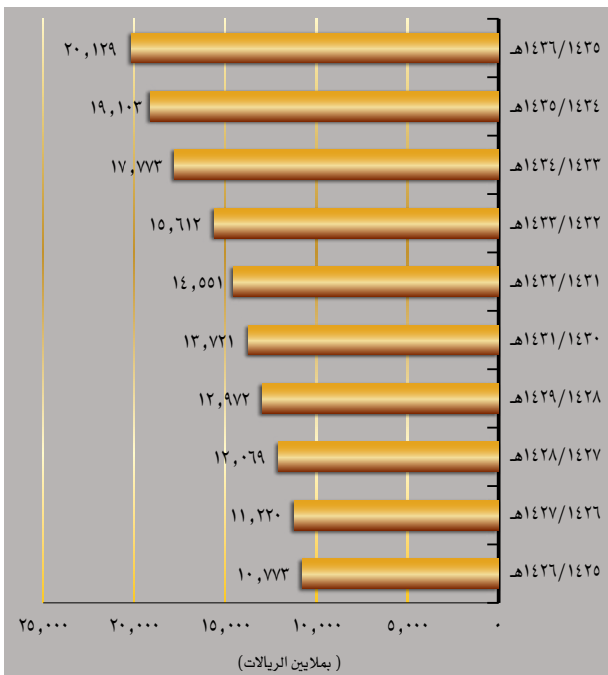
فقد تميز نشاط الصندوق خلال العام المالي ١٤٣٥/١٤٣٦هـ (٢٠١٤م) بالنسبة العالية من القروض التي اعتمدها الصندوق للمشاريع الصناعية التي تقع في المناطق والمدن الواعدة، حيث بلغت نسبتها ٥٧٪ من عدد القروض و ٥٠٪ من إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق خلال العام، علماً بأن هذه النسبة لم تكن تتعدى ١٤٪ من إجمالي عدد قروض الصندوق و ١٥٪ من قيمتها قبل تطبيق الضوابط الخاصة بزيادة نسبة تمويل الصندوق للمشاريع الصناعية المقامة في المناطق والمدن





كما شملت قروض التوسعة قرصاً قيمته حوالي (٢٣٩) مليون ريال لتوسعة مصنع في حائل يقوم بإنتاج دجاج طازج (مبرد) ودجاج مجمد ولحوم دجاج متبل وشحوم دواجن، بالإضافة إلى قرض آخر قيمته حوالي (١٧٨) مليون ريال لتوسعة مصنع في الرياض يقوم بإنتاج عبوات كرتونية مصفحة بالألومنيوم لحفظ المنتجات الاستهلاكية طويلة الأجل.

#### الشكل رقم (٧) القيمة التراكمية للقروض الصناعية التي اعتمدها الصندوق لقطاع الصناعات الاستهلاكية (بملايين الريالات)



كما شملت قروض التوسعة قرصاً قيمته (٣٢) مليون ريال لتوسعة مصنع في الرياض يقوم بإنتاج سخانات المياه الكهربائية، وقرصاً قيمته (١٦) مليون ريال لتوسعة مصنع في الدمام لإنتاج ألواح صاج وقطاعات ومواسير مفرغة وقضبان حديدية، بالإضافة إلى قرض قيمته ثمانية ملايين ريال لتوسعة مصنع في الجبيل يقوم بإنتاج حديد تسليح مغطى بالإيبوكسي.

#### الصناعات الاستهلاكية :

##### حجم القروض التراكمية :

احتل القطاع المرتبة الثالثة من حيث قيمة القروض التراكمية المعتمدة له، إذ بلغت قيمتها حتى نهاية عام ١٤٣٥/١٤٣٦هـ (٢٠,١٢٩) مليون ريال أي ما يمثل حوالي ١٧٪ من إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق منذ تأسيسه وحتى نهاية الفترة المذكورة.

#### المشاريع المعتمدة خلال عام ١٤٣٥/١٤٣٦هـ :

بلغت اعتمادات الصندوق لهذا القطاع خلال عام ١٤٣٥/١٤٣٦هـ (٣٢) قرصاً بلغت قيمتها (١,٠٢٦) مليون ريال أي ما يمثل ٢٢٪ من عدد القروض وحوالي ١٧٪ من قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق خلال العام، وهو بذلك يأتي في المرتبة الثالثة من حيث عدد وقيمة القروض المعتمدة خلال العام. قدمت القروض المعتمدة لهذا القطاع للمساهمة في إقامة (٢٤) مشروعاً صناعياً جديداً وتوسعة ثمانية مشاريع قائمة.

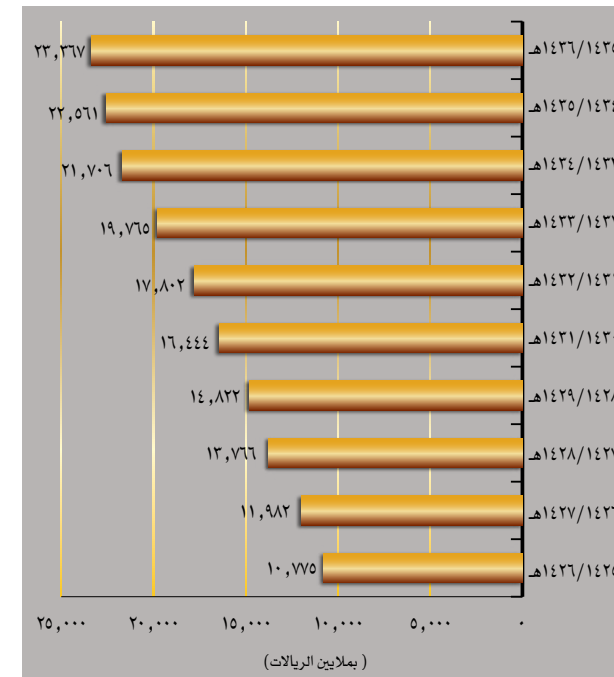
من بين القروض المعتمدة الجديدة في هذا القطاع خلال عام التقرير قرض قيمته (١٠٥) مليون ريال لإقامة مصنع في رابغ لإنتاج نشاء جاف وجلوكون، وأعلاف جلوتين الذرة الرطبة، ووجبة جلوتين الذرة وزيت الذرة الخام، وثلاثة قروض إجمالي قيمتها (١٠٧) مليون ريال لإقامة ثلاثة مصانع لإنتاج مياه صحية معبأة في قوارير مختلفة السعة أحدها في المدينة المنورة والثاني في صبيا والثالث في تبوك، بالإضافة إلى قرض قيمته (١٥) مليون ريال لإقامة مصنع في مدينة سدير الصناعية لإنتاج الأثاث الخشبي، وقرض آخر قيمته (١٢) مليون ريال لإقامة مصنع في الخرج لإنتاج أعلاف حيوانية وأعلاف دواجن، وقرض قيمته حوالي ستة ملايين ريال لإقامة مصنع في الجوف لإنتاج زيت الزيتون ومعجون الطماطم ومركزات العصير والمربى.

#### المشاريع المعتمدة خلال عام ١٤٣٥/١٤٣٦هـ :

اعتمد الصندوق لهذا القطاع عام ١٤٣٥/١٤٣٦هـ (٣٣) قرصاً بلغت قيمتها (٨٠٦) مليون ريال أي ما يمثل حوالي ٢٣٪ من إجمالي عدد القروض التي اعتمدها الصندوق خلال عام ١٤٣٥/١٤٣٦هـ وحوالي ١٤٪ من إجمالي قيمتها، وهو بذلك يأتي في المرتبة الثانية من حيث عدد القروض وفي المرتبة الرابعة من حيث قيمة القروض المعتمدة خلال عام التقرير. قدمت هذه القروض للمساهمة في إقامة (٢٩) مشروعاً صناعياً جديداً وتوسعة أربعة مشاريع صناعية قائمة.

من بين القروض الجديدة المعتمدة في هذا القطاع خلال عام التقرير قرض قيمته (١٢٩) مليون ريال لإقامة مصنع في الدمام لإنتاج أنابيب صلب ملحومة طولياً، وقرضان قيمتهما (١٤١) مليون ريال لإقامة مصنعين في رابغ أحدهما لإنتاج حديد التسليح والآخر لإنتاج حديد البيليت، وقرض آخر قيمته حوالي (٥٠) مليون ريال لإقامة مصنع في جازان لإنتاج قضبان حديد مشكلة بالقطع والنني وشبك معدني وقضبان حديد مطلية بالإيبوكسي، وقرض قيمته حوالي (٢٣) مليون ريال لإقامة مصنع في شقراء لإنتاج قطع حديد مسحوقة على الساخن، وقرضان آخران قيمة كل منهما (١١) مليون ريال أحدهما لإقامة مصنع في مدينة سدير الصناعية لإنتاج أبواب حديدية معزولة وخزانات وأرفف حديدية والآخر لإقامة مصنع في الخرج لإنتاج الكابلات الكهربائية.

#### الشكل رقم (٦) القيمة التراكمية للقروض الصناعية التي اعتمدها الصندوق لقطاع الصناعات الهندسية (بملايين الريالات)



من بين القروض الجديدة المعتمدة في هذا القطاع خلال عام التقرير قرض قيمته (٨٦٥) مليون ريال لإقامة مصنع في الجبيل لإنتاج البيتانول المستخدم في إنتاج البويات والأحبار، وقرض قيمته (١٠٠) مليون ريال لإقامة مصنع في ينبع لإنتاج مركبات البولي بروبيلين المحتوية على مسحوق معدني والمقواة بالزجاج والمقاومة للاشتعال، بالإضافة إلى قرض قيمته (٦٥) مليون ريال لإقامة مصنع في حائل لإنتاج خلات فينيل الإيثيلين، وقرض آخر قيمته (٦١) مليون ريال لإقامة مصنع في رابغ لإنتاج لفات فيلم تمديدي للتغليف، وقرضان آخران قيمتهما (٣٢) مليون ريال لإقامة مصنعين في جازان أحدهما لإنتاج خزانات المياه البلاستيكية والآخر لإنتاج قوارير مياه مختلفة السعة، وقرض قيمته حوالي (٢٥) مليون ريال لإقامة مصنع في مدينة سدير الصناعية لإنتاج أوعية بلاستيكية بأحجام مختلفة.

كما شملت قروض التوسعة قرصاً قيمته حوالي (٢٠) مليون ريال لتوسعة مصنع في جدة يقوم بإنتاج أكياس البولي بروبيلين، وقرصاً آخر قيمته (١٧) مليون ريال لتوسعة مصنع في الرياض يقوم بإنتاج ألواح رغوية مرنة من البولي إيثيلين.

#### الصناعات الهندسية :

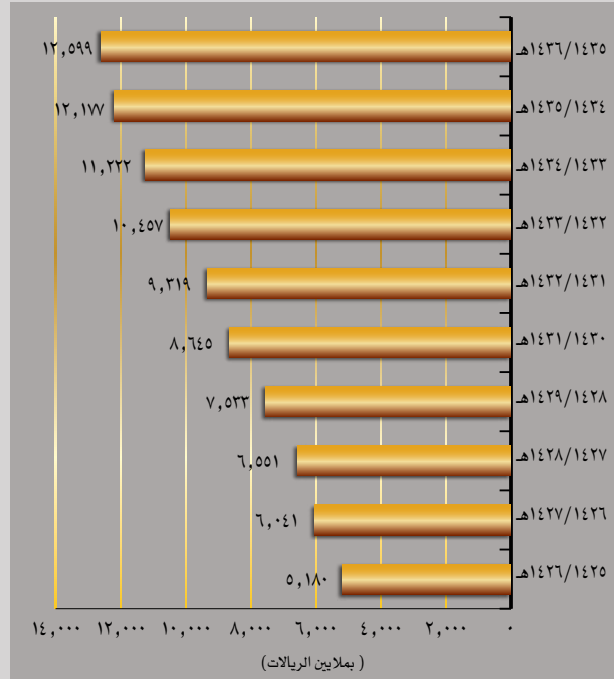
##### حجم القروض التراكمية :

يحتل هذا القطاع المرتبة الثانية من حيث قيمة القروض التراكمية المعتمدة له منذ تأسيس الصندوق وحتى نهاية عام ١٤٣٥/١٤٣٦هـ إذ بلغت قيمة القروض المعتمدة له (٢٣,٣٦٧) مليون ريال أي ما يمثل ٢٠٪ من إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق.



كما شملت قروض التوسعة قرصاً قيمته حوالي (٤٨) مليون ريال لتوسعة مصنع في الخرج يقوم بتحلية ومعالجة المياه للأغراض الصناعية.

**الشكل رقم (٩) القيمة التراكمية للقروض الصناعية التي اعتمدها الصندوق لقطاع صناعة مواد البناء الأخرى (بملايين الريالات)**



**المشاريع التي دخلت طور الإنتاج خلال عام ١٤٣٦/١٤٣٥ هـ :**

بلغ عدد المشاريع الصناعية الممولة من الصندوق التي بدأت الإنتاج خلال عام ١٤٣٦/١٤٣٥ هـ (٤٦) مشروعاً صناعياً منها (٣٣) مشروعاً جديداً و(١٣) مشروع توسعة تفاصيلها كما يلي :

القطاع	عدد المشاريع التي دخلت طور الإنتاج خلال العام	عدد العمالة المقدره
الصناعات الهندسية	١٢	٣٢١٧
الصناعات الكيماوية	١٢	١٢٩١
صناعة مواد البناء الأخرى	٩	١٠٥٩
الصناعات الاستهلاكية	٩	٨٨٠
الصناعات الأخرى	٣	١٢٧
صناعة الأسمنت	١	٢٥
<b>المجموع</b>	<b>٤٦</b>	<b>٦٥٩٩</b>

**المشاريع المعتمدة خلال عام ١٤٣٥/١٤٣٦ هـ :**

اعتمد الصندوق لهذا القطاع خلال عام ١٤٣٦/١٤٣٥ هـ (١١) قرصاً قيمتها (٢,٠٣٥) مليون ريال، أي ما يمثل حوالي ٨٪ من إجمالي عدد القروض و ٣٤,٥٪ من إجمالي قيمة القروض المعتمدة خلال العام، وبذلك يأتي في المرتبة الخامسة من حيث عدد القروض وفي المرتبة الأولى من حيث قيمة القروض المعتمدة خلال العام. تصدر هذا القطاع للمرة الأولى جميع القطاعات الأخرى من حيث قيمة القروض المعتمدة خلال عام التقرير، مما يعكس نجاح توجه الصندوق نحو تمويل مشاريع المساندة والدعم اللوجستي للقطاع الصناعي، بالإضافة إلى تمويل مشروعين من مشاريع الصناعات التعدينية. قدمت قروض هذا القطاع للمساهمة في إقامة عشرة مشاريع صناعية جديدة وتوسعة مشروع واحد قائم.



من بين القروض الجديدة المعتمدة لهذا القطاع خلال عام التقرير قرصان قيمتهما الإجمالية (١,٣٧٩) مليون ريال للمساهمة في تمويل مشروعين لإنتاج سبائك ذهب غير منقاة بمنطقة مكة المكرمة أحدهما في محافظة الخرمة والآخر بمنطقة السوق بمرکز ظلم بمحافظة الطائف، وقرض آخر قيمته حوالي (٣٦٦) مليون ريال لإقامة مصنع في الجبيل لإنتاج سبائك ورقائق البولي سيليكون. في إطار دعم الصندوق لمشاريع الخدمات المساندة واللوجستية للقطاع الصناعي، اعتمد الصندوق خمسة قروض يبلغ إجمالي قيمتها (١٦٦) مليون ريال قدمت للمساهمة في إنشاء فندقين ومجمعين سكنيين للعمالة في المدن الصناعية في الرياض والدمام ومشروع للخدمات المساندة، بالإضافة إلى قرض قيمته حوالي (١٧) مليون ريال لإقامة مصنع في سدوس لإعادة تدوير النفايات الكهربائية والإلكترونية.

لإقامة مصنع في الخرج لإنتاج لياصة عازلة وغراء بلاط وجدران جبسية، وقرض قيمته (٢٠) مليون ريال لإقامة مصنع في عرعر لإنتاج ألواح الجرانيت، وقرض قيمته (١٥) مليون ريال لإقامة مصنع في بريدة لإنتاج طوب خرساني خلوي، وقرض قيمته سبعة ملايين ريال لإقامة مصنع في بيشة لإنتاج الخرسانة الجاهزة.

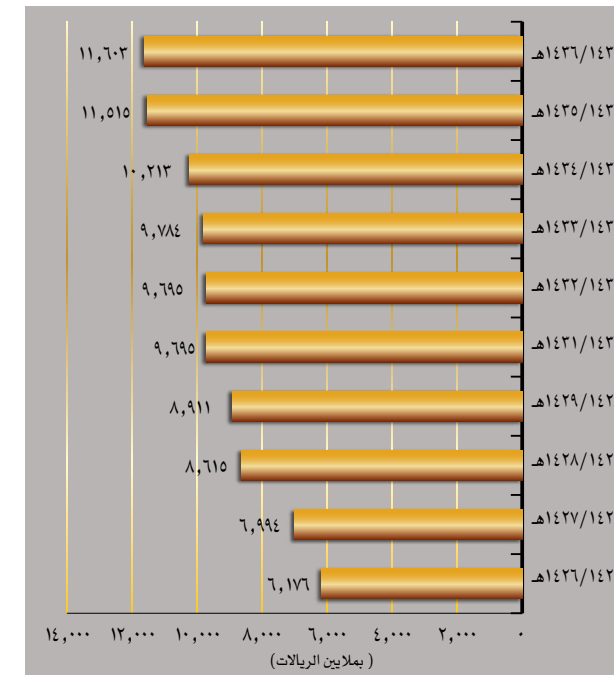
كما شملت قروض التوسعة قرصاً قيمته حوالي (١٧) مليون ريال لتوسعة مصنع في الرياض يقوم بإنتاج بلاط السيراميك، بالإضافة إلى قرضين آخرين قيمة كل واحد منهما (١٦) مليون ريال أحدهما لتوسعة مصنع في الدمام يقوم بإنتاج الطوب الأبيض، والآخر لتوسعة مصنع في رابغ يقوم بإنتاج أنابيب من الخرسانة المسلحة.

**الصناعات الأخرى :**

**حجم القروض التراكمية :**

بلغ إجمالي قيمة القروض التراكمية التي اعتمدها الصندوق لقطاع الصناعات الأخرى منذ تأسيسه وحتى نهاية عام ١٤٣٦/١٤٣٥ هـ (٤,٨٤٦) مليون ريال، أي ما يمثل ٤٪ من إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق وهو بذلك يأتي في المرتبة السادسة من حيث قيمة القروض المعتمدة.

**الشكل رقم (٨) القيمة التراكمية للقروض الصناعية التي اعتمدها الصندوق لقطاع صناعة الأسمنت (بملايين الريالات)**



**صناعة الأسمنت :**

**حجم القروض التراكمية :**

بلغ إجمالي قيمة القروض التراكمية التي اعتمدها الصندوق لقطاع الأسمنت منذ تأسيسه وحتى نهاية عام ١٤٣٦/١٤٣٥ هـ (١١,٦٠٣) مليون ريال، أي ما يمثل حوالي ١٠٪ من إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق وهو بذلك يأتي في المرتبة الخامسة من حيث قيمة القروض المعتمدة.

**المشاريع المعتمدة خلال عام ١٤٣٥/١٤٣٦ هـ :**

اعتمد الصندوق لهذا القطاع خلال عام التقرير قرصاً بقيمة (٨٨) مليون ريال أي ما يعادل حوالي ١٠,٥٪ من إجمالي قيمة قروض الصندوق خلال العام، لتوسعة مصنع في الخرسانية لإنتاج أسمنت حفر آبار النفط.

**صناعة مواد البناء الأخرى :**

**حجم القروض التراكمية :**

بلغ إجمالي قيمة القروض التراكمية التي اعتمدها الصندوق لقطاع مواد البناء الأخرى حتى نهاية عام ١٤٣٦/١٤٣٥ هـ (١٢,٥٩٩) مليون ريال، أي ما يمثل حوالي ١١٪ من إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق للمشاريع الصناعية منذ تأسيسه، وبذلك يأتي في المرتبة الرابعة من حيث قيمة القروض المعتمدة.

**المشاريع المعتمدة خلال عام ١٤٣٥/١٤٣٦ هـ :**

اعتمد الصندوق خلال عام ١٤٣٦/١٤٣٥ هـ (٢٧) قرصاً لهذا القطاع بلغت قيمتها (٤٢٢) مليون ريال، أي ما يمثل حوالي ١٩٪ من عدد القروض وحوالي ٧٪ من إجمالي قيمة القروض المعتمدة خلال العام، وبذلك يأتي في المرتبة الرابعة من حيث عدد القروض والمرتبة الخامسة من حيث قيمة القروض المعتمدة خلال العام. قدمت القروض لهذا القطاع للمساهمة في إقامة (٢٣) مشروعاً صناعياً جديداً وتوسعة أربعة مشاريع صناعية قائمة.

من بين القروض الجديدة المعتمدة في هذا القطاع خلال عام التقرير قرض قيمته حوالي (٣٣) مليون ريال لإقامة مصنع في الرويضة بالقرب من محافظة نادر لإنتاج ألواح جدران وأسقف ومستودعات تبريد. وقرصان آخران في مدينة سدير الصناعية قيمتهما (٣٤) مليون ريال أحدهما لإقامة مصنع لإنتاج قواطع جبسية وزجاجية، والآخر لإقامة مصنع لإنتاج بلوك أسمنتي عادي معزول وبردورات أسمنتية وبلاط أرضيات وبلاط انترلوك وأنابيب أسمنتية، بالإضافة إلى قرض قيمته (٢٢) مليون ريال

## ثانياً : التوزيع الجغرافي للقروض :

باستعراض التوزيع الجغرافي لعدد وقيمة القروض الإجمالية المعتمدة حسب مناطق المملكة المختلفة يتضح ما يلي :

### منطقة الرياض :

#### حجم القروض التراكمية :

بلغ إجمالي عدد القروض التراكمية التي اعتمدها الصندوق للمساهمة في إقامة مشاريع صناعية في منطقة الرياض (١٣٧٥) قرصاً لتمويل (٩٧٢) مشروعاً صناعياً أي ما يمثل حوالي ٣٧٪ من إجمالي عدد القروض التي اعتمدها الصندوق منذ إنشائه حتى نهاية العام المالي ١٤٣٥/١٤٣٦هـ، وبذلك تأتي منطقة الرياض في المرتبة الأولى من حيث عدد القروض المعتمدة غير أنها تأتي في المرتبة الثانية من حيث قيمة القروض المعتمدة، إذ بلغت قيمتها (٢٢,٩٥٣) مليون ريال أي ما يمثل حوالي ١٩٪ من إجمالي اعتمادات الصندوق.

#### القروض المعتمدة خلال عام ١٤٣٥/١٤٣٦هـ :

اعتمد الصندوق خلال عام ١٤٣٥/١٤٣٦هـ (٥٣) قرصاً لمشاريع تقع في منطقة الرياض أي ما يمثل حوالي ٣٧٪ من عدد القروض المعتمدة خلال العام، وقد قدمت هذه القروض لإقامة (٤٥) مشروعاً صناعياً جديداً وتوسعة (٨) مشاريع صناعية قائمة. تأتي منطقة الرياض في المرتبة الأولى من حيث عدد القروض المعتمدة وفي المرتبة الثالثة من حيث قيمة القروض المعتمدة خلال عام التقرير، إذ بلغت قيمتها (٨٩٣) مليون ريال، أي ما يمثل حوالي ١٥٪ من إجمالي قيمة قروض الصندوق المعتمدة خلال عام ١٤٣٥/١٤٣٦هـ.

### منطقة مكة المكرمة :

#### حجم القروض التراكمية :

بلغ إجمالي عدد القروض التراكمية التي اعتمدها الصندوق للمساهمة في إقامة مشاريع صناعية في منطقة مكة المكرمة (٩٣٤) قرصاً بقيمة إجمالية قدرها (٢١,٨٦٣) مليون ريال لتمويل (٦٤٣) مشروعاً صناعياً، وبذلك تأتي منطقة مكة المكرمة في المرتبة الثالثة من حيث عدد وقيمة القروض التي اعتمدها الصندوق منذ إنشائه وحتى نهاية عام ١٤٣٥/١٤٣٦هـ بنسبة ٢٥٪ من إجمالي عدد القروض و ١٨٪ من إجمالي قيمتها.

#### القروض المعتمدة خلال عام ١٤٣٥/١٤٣٦هـ :

اعتمد الصندوق خلال عام ١٤٣٥/١٤٣٦هـ (٢٢) قرصاً بقيمة (٢,٠٧١) مليون ريال لمشاريع تقع في منطقة مكة المكرمة، أي ما يمثل ١٥٪ من عدد القروض وحوالي ٣٥٪ من إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق خلال العام، وبذلك تأتي منطقة مكة المكرمة في المرتبة الثالثة من حيث عدد القروض وفي المرتبة الأولى من حيث قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق خلال عام ١٤٣٥/١٤٣٦هـ. وقد قدمت هذه القروض للمساهمة في إقامة (٢٠) مشروعاً صناعياً جديداً وتوسعة مشروعين صناعيين قائمين.

### المنطقة الشرقية :

#### حجم القروض التراكمية :

بلغ إجمالي عدد القروض التراكمية التي اعتمدها الصندوق لمشاريع تقع في المنطقة الشرقية (١٠٢٨) قرصاً لإقامة (٧٣٢) مشروعاً بقيمة (٥٠,٣٧٨) مليون ريال، أي ما يمثل ٢٧٪ من إجمالي عدد القروض و ٤٣٪ من إجمالي قيمتها، وبذلك تأتي المنطقة الشرقية في المرتبة الأولى من حيث قيمة القروض وفي المرتبة الثانية من حيث عدد القروض التي اعتمدها الصندوق منذ تأسيسه وحتى نهاية عام ١٤٣٥/١٤٣٦هـ. تأتي هذه النسبة العالية من قيمة القروض بالمنطقة الشرقية من ضخامة متوسط الاستثمار في المشاريع التي تقام بمدينة الجبيل الصناعية التي تتبع للمنطقة الشرقية.

#### القروض المعتمدة خلال عام ١٤٣٥/١٤٣٦هـ :

اعتمد الصندوق خلال عام ١٤٣٥/١٤٣٦هـ (٢٨) قرصاً بقيمة (١,٩٢١) مليون ريال لمشاريع تقع في المنطقة الشرقية، وهي بذلك تأتي في المرتبة الثانية من حيث عدد وقيمة القروض المعتمدة بنسبة ٣٣٪ من قيمة القروض وحوالي ١٩٪ من عدد القروض المعتمدة خلال عام التقرير. قدمت هذه القروض للمساهمة في إقامة (١٩) مشروعاً صناعياً جديداً وتوسعة تسعة مشاريع صناعية قائمة.

### منطقة المدينة المنورة :

#### حجم القروض التراكمية :

بلغ إجمالي عدد القروض التراكمية التي اعتمدها الصندوق للمساهمة في إقامة (١٢١) مشروعاً تقع في منطقة المدينة المنورة حتى عام ١٤٣٥/١٤٣٦هـ (١٥٧) قرصاً بقيمة (١٢,٥٨٦) مليون ريال، أي ما يمثل حوالي ٤٪ من إجمالي عدد القروض و ١١٪

من إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق، وبذلك تأتي منطقة المدينة المنورة في المرتبة الرابعة من حيث عدد وقيمة القروض التي اعتمدها الصندوق منذ تأسيسه وحتى نهاية عام ١٤٣٥/١٤٣٦هـ. تأتي هذه النسبة العالية من قيمة القروض بمنطقة المدينة المنورة مقارنة بعددها من ضخامة متوسط قيمة الاستثمار في المشاريع التي تقام بمدينة ينبع الصناعية التي تتبع لمنطقة المدينة المنورة.

#### القروض المعتمدة خلال عام ١٤٣٥/١٤٣٦هـ :

اعتمد الصندوق خلال عام ١٤٣٥/١٤٣٦هـ (١٣) قرصاً لمشاريع تقع في منطقة المدينة المنورة قيمتها (٣٩٢) مليون ريال، أي ما يمثل حوالي ٩٪ من عدد القروض و ٧٪ من قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق خلال العام، بذلك تأتي منطقة المدينة المنورة في المرتبة الرابعة من حيث عدد القروض والمرتبة الخامسة من حيث قيمة القروض المعتمدة خلال العام. قدمت هذه القروض لإقامة (١٣) مشروعاً صناعياً جديداً بمنطقة المدينة المنورة.

### منطقة جازان :

#### حجم القروض التراكمية :

بلغ إجمالي عدد القروض التراكمية التي اعتمدها الصندوق للمساهمة في إقامة (٢٧) مشروعاً صناعياً في منطقة جازان (٣٤) قرصاً بقيمة (٢,٩٥٨) مليون ريال، أي ما يمثل حوالي ١٪ من إجمالي عدد القروض وحوالي ٣٪ من إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق، وبذلك تأتي منطقة جازان في المرتبة الخامسة من حيث قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق منذ تأسيسه وحتى نهاية عام ١٤٣٥/١٤٣٦هـ.

#### القروض المعتمدة خلال عام ١٤٣٥/١٤٣٦هـ :

اعتمد الصندوق خلال عام ١٤٣٥/١٤٣٦هـ خمسة قروض تبلغ قيمتها حوالي (١٢١) مليون ريال لإقامة خمسة مشاريع صناعية جديدة في منطقة جازان، وبذلك تأتي هذه المنطقة في المرتبة الخامسة من حيث عدد القروض وفي المرتبة السادسة من حيث قيمة القروض المعتمدة خلال عام التقرير بنسبة ٤٪ تقريباً من عدد القروض و ٢٪ من قيمة القروض المعتمدة خلال العام. تعتبر منطقة جازان من المناطق الواعدة التي استفادت بصورة واضحة من الضوابط الجديدة لتفعيل قرار زيادة نسبة التمويل للمناطق والمدن الأقل نمواً بما لا يزيد على ٧٥٪ من تكلفة المشروع بدلاً من ٥٠٪، وبفترة سداد للقرض لا تزيد على (٢٠) سنة بدلاً من (١٥) سنة.

### منطقة القصيم :

#### حجم القروض التراكمية :

بلغ إجمالي عدد القروض التراكمية التي اعتمدها الصندوق للمساهمة في إقامة مشاريع صناعية في منطقة القصيم (٨٠) قرصاً بقيمة إجمالية قدرها (١,٥١٧) مليون ريال وذلك لتمويل (٦٩) مشروعاً صناعياً، وبذلك تأتي منطقة القصيم في المرتبة الخامسة من حيث عدد القروض وفي المرتبة السادسة من حيث قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق منذ تأسيسه وحتى نهاية عام ١٤٣٥/١٤٣٦هـ بنسبة ٢٪ من إجمالي عدد القروض و ١٪ من إجمالي قيمتها.

#### القروض المعتمدة خلال عام ١٤٣٥/١٤٣٦هـ :

اعتمد الصندوق خلال عام ١٤٣٥/١٤٣٦هـ ستة قروض قيمتها (٥٤) مليون ريال لإقامة ستة مشاريع صناعية جديدة في منطقة القصيم، وهي بذلك تأتي في المرتبة الخامسة مشترك من حيث عدد القروض وفي المرتبة السابعة من حيث قيمة القروض المعتمدة خلال عام التقرير بنسبة ٤٪ من حيث العدد و ١٪ من حيث القيمة.

### مناطق المملكة الأخرى :

#### حجم القروض التراكمية :

بلغ إجمالي عدد القروض التراكمية التي اعتمدها الصندوق للمساهمة في إقامة (١٥٣) مشروعاً تقع في مناطق المملكة الأخرى حتى نهاية عام ١٤٣٥/١٤٣٦هـ (١٦١) قرصاً قيمتها (٥,٧٣٢) مليون ريال، أي ما يمثل حوالي ٤٪ و ٥٪ من إجمالي عدد وقيمة القروض التي اعتمدها الصندوق منذ إنشائه وحتى نهاية عام التقرير.

#### القروض المعتمدة خلال عام ١٤٣٥/١٤٣٦هـ :

اعتمد الصندوق خلال عام ١٤٣٥/١٤٣٦هـ (١٨) قرصاً قيمتها (٤٤٠) مليون ريال للمساهمة في إقامة (١٧) مشروعاً صناعياً جديداً وتوسعة مشروع صناعي واحد، وتتوزع هذه المشاريع الجديدة بواقع أربعة مشاريع في نجران وثلاثة مشاريع في كل من عسير وحائل والحدود الشمالية ومشروعين في الجوف ومشروع واحد في كل من تبوك والباحة، وتمثل هذه القروض ما نسبته حوالي ١٢٪ من حيث عدد القروض و ٧٪ من حيث قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق خلال عام التقرير. ومما يجدر ذكره أن جميع مناطق المملكة الإدارية قد استفادت من قروض الصندوق لهذا العام.





الإدارية بالمملكة. تأتي منطقة الرياض في المرتبة الأولى من حيث عدد وقيمة الكفالات التي اعتمدها البرنامج خلال هذا العام بعدد (١٧٣٤) كفالة بقيمة (٧٨٥) مليون ريال، تليها المنطقة الشرقية بعدد (٧٦٩) كفالة بقيمة (٣٨٤) مليون ريال، ثم منطقة مكة المكرمة في المرتبة الثالثة بعدد (٥٧٦) كفالة بقيمة (٢٥٧) مليون ريال، ومنطقة القصيم في المرتبة الرابعة بعدد (١٠٦) كفالة بقيمة (٥٨) مليون ريال، ثم منطقتي عسير ونجران بعدد (٩٧) كفالة لكل منهما بقيمة (٥٩) و(٤٦) مليون ريال على التوالي، وباقي المناطق الأخرى بعدد (٢٣٣) كفالة بقيمة (٩٩) مليون ريال، ومن الملاحظ أن اعتمادات هذا العام غطت كافة مناطق المملكة الإدارية.

بالنسبة لجهات التمويل المتعاونة مع البرنامج، تصدر البنك الأهلي التجاري كافة البنوك والمصارف التجارية المتعاونة مع البرنامج من حيث عدد الكفالات التي اعتمدها البرنامج خلال هذا العام بعدد (١٨٤٠) كفالة، بلغت قيمتها الإجمالية (٦٣٨) مليون ريال بنسبة (٥١٪) من إجمالي عدد الكفالات المعتمدة و(٣٨٪) من قيمتها، يأتي في المرتبة الثانية بنك الرياض بعدد (٥٠٠) كفالة بقيمة (٣٤٦) مليون ريال بنسبة (١٤٪) من إجمالي عدد الكفالات و(٢٠٪) من قيمتها، ثم مصرف الراجحي في المرتبة الثالثة بعدد (٣٨٩) كفالة بقيمة (١٩٨) مليون ريال بنسبة (١١٪) من إجمالي عدد الكفالات، و(١٢٪) من قيمتها. وباقي البنوك بعدد (٨٨٣) كفالة بقيمة (٥٠٦) مليون ريال بنسبة (٢٤٪) من إجمالي عدد الكفالات و(٣٠٪) من قيمتها.

## برنامج كفالة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة :

واصل برنامج كفالة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة دوره المتميز في دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية، وذلك إيماناً منه بالدور الرئيسي الذي يلعبه البرنامج في خدمة وتنمية المجتمع، وتوسيع قاعدة المستفيدين، وإيجاد فرص عمل جديدة تساهم في تقليل معدلات البطالة في المملكة.

شهد العام المالي ١٤٣٥/١٤٣٦ هـ، (٢٠١٤ م) أداءً متميزاً لبرنامج كفالة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، إذ اعتمدت إدارة البرنامج عدد (٣٦١٢) كفالة مقابل (٢٥١٥) كفالة تم اعتمادها خلال العام السابق، بمعدل نمو بلغت نسبته (٤٤٪)، استفادت منها (١٤٩٧) منشأة صغيرة ومتوسطة مقابل (١١٧٣) منشأة خلال العام السابق بزيادة بلغت نسبتها (٢٨٪)، وقيمة إجمالية للكفالات بلغت (١,٦٨٨) مليون ريال مقابل (١,٢٨٦) مليون ريال خلال العام السابق بزيادة بلغت نسبتها (٣١٪)، في حين بلغت قيمة التمويل المقدم من البنوك المشاركة في البرنامج (٣,٤٦٢) مليون ريال مقابل (٢,٣٤٨) مليون ريال خلال العام السابق بزيادة بلغت نسبتها (٤٧٪).

تصدر قطاع التشييد والبناء (المقاولات) مجموع الكفالات التي اعتمدها البرنامج خلال العام المالي ١٤٣٥/١٤٣٦ هـ بعدد (٢١٨٥) كفالة، بقيمة إجمالية للكفالات قدرها (٩٣١) مليون ريال، بنسبة (٦٠٪) من إجمالي عدد الكفالات، و(٥٥٪) من قيمتها، يليه في الأهمية قطاع التجارة بعدد (٥٠١) كفالة بقيمة (٢١٤) مليون ريال، بنسبة (١٤٪) من إجمالي عدد الكفالات، و(١٣٪) من قيمتها، ثم القطاع الصناعي بعدد (٣٣٢) كفالة بقيمة (٢١٩) مليون ريال، بنسبة (٩٪) من إجمالي عدد الكفالات، و(١٣٪) من قيمتها، ثم قطاع خدمات المال والأعمال بعدد (٣٠٨) كفالة، بقيمة (١٤٧) مليون ريال، بنسبة (٩٪) من إجمالي عدد الكفالات، و(٩٪) من قيمتها، أما باقي الكفالات وعددها (٢٨٦) كفالة والتي تمثل (٨٪) من إجمالي عدد الكفالات، و(١٠٪) من قيمتها، فقد وزعت بين القطاعات المختلفة: خدمات اجتماعية وجماعية وشخصية (١٠٠)، السياحة والترفيه (٩٥)، النقل والتخزين والتبريد (٦٩)، الزراعة والصيد وفروعها (٩)، الكهرباء والغاز والماء وفروعه (٧) والمناجم والبتروكيمياويات وفروعها (٦).

فى إطار تحقيق هدف التنمية المتوازنة خاصة في المناطق الواعدة، حرصت إدارة البرنامج على استفادة جميع المناطق

مملوكة بالكامل للمستثمرين السعوديين بعد شرائهم حصص الشركاء الأجانب فيها وذلك بعد أن حققت هذه المشاريع النجاح المنشود وقامت بتسديد ما عليها من قروض.

يأتي قطاع الصناعات الكيماوية في مقدمة القطاعات الصناعية من حيث قيمة القروض المعتمدة منذ تأسيس الصندوق وحتى نهاية العام المالي ١٤٣٥/١٤٣٦ هـ وذلك لضخامة الاستثمار في مشاريع هذا القطاع، إذ بلغت حصته منها حوالي ٥٣٪، يليه قطاع الصناعات الهندسية الذي بلغت حصته ٣١٪ ثم قطاع الصناعات الاستهلاكية بحصة ٦٪.

بالنسبة لعام التقرير ١٤٣٥/١٤٣٦ هـ، اعتمد الصندوق (١٣) قرصاً لإقامة (١٢) مشروعاً صناعياً مختلفاً جديداً وتوسعة مشروع صناعي واحد مختلط قائم. بلغت قيمة هذه القروض (٩٨٦) مليون ريال، أي ما يمثل حوالي ١٦٪ من اعتمادات الصندوق خلال العام. توزعت قروض المشاريع المختلفة الجديدة بواقع ستة قروض لقطاع الصناعات الهندسية وثلاثة قروض لقطاع الصناعات الكيماوية وقروض لقطاع الصناعات الاستهلاكية وقروض واحد لقطاع الصناعات الأخرى.

وفرت المشاريع المختلفة المعتمدة خلال العام فرص عمل جديدة لاستيعاب (١٩٢٧) موظفاً وعمالاً أي ما يمثل حوالي ٢٠٪ من إجمالي فرص العمل التي توفرها المشاريع التي أقرضها الصندوق خلال عام ١٤٣٥/١٤٣٦ هـ والتي تبلغ (٩٨٠٥) فرصة عمل.



## ثالثاً : تمويل المشاريع المختلفة :

دأب الصندوق منذ إنشائه على تشجيع قيام المشاريع الصناعية المختلفة، وخاصة مع الشركات العالمية العريقة وذلك لإيمانه العميق بأن عناصر نجاح هذه المشاريع متوفرة في المملكة. ونظراً لقناعة الصندوق بأن الاستثمار الأجنبي المباشر آلية فعّالة لاستقطاب ونقل التقنية الحديثة للمملكة وخلق فرص عمل جديدة للمواطنين السعوديين بالإضافة إلى الدور المهم الذي يقوم به في فتح الأسواق الخارجية للمنتجات الوطنية، فإن الصندوق لا يشترط وجود شركاء سعوديين في هذه المشاريع بل يقوم أيضاً بتمويل المشاريع التي يملكها الأجانب بالكامل ويتعامل معها بنفس الأسس التي يتعامل بها مع المشاريع التي يمتلكها أو يساهم فيها مستثمرون سعوديون.

بلغ عدد المشاريع المختلفة التي اعتمد الصندوق تمويلها منذ إنشائه وحتى نهاية العام المالي ١٤٣٥/١٤٣٦ هـ (٦٨٨) مشروعاً أي ما يمثل ٢٦٪ من إجمالي عدد المشاريع المعتمدة، كما بلغت قيمة القروض المعتمدة لهذه المشاريع المختلفة (٤٤,١٤٨) مليون ريال أي ما يمثل ٣٧٪ من إجمالي قيمة قروض الصندوق، تمثل مساهمة الشركاء الأجنبي في هذه المشاريع ٣٤٪ من رأس مالها.

مما يجدر ذكره أن (١٢٣) مشروعاً من هذه المشاريع تبلغ قيمة القروض المعتمدة لها (١١,٦٣٣) مليون ريال أصبحت



## القوى البشرية والتدريب

تمكنت إدارة الصندوق من خلال برامجها المدروسة من استقطاب وتوظيف الكفاءات السعودية المؤهلة في مختلف المهن والتخصصات ببرامج تطوير الكفاءات والتدرج الوظيفي التي تغطي مجالات التحليل المالي، مراجعة الحسابات، تقنية المعلومات، الدراسات الاقتصادية والإحصائية، التسويق، المحاسبة المستندية والعلوم المالية، الإدارة، الدراسات والاستشارات الفنية، تحليل المعلومات، الدراسات القانونية وغيرها.

بلغ عدد البرامج التدريبية التي تم تنفيذها للموظفين السعوديين في الداخل والخارج خلال العام المالي ١٤٣٦/١٤٣٥ هـ (٨٨٧) برنامجاً تدريبياً بما في ذلك الدورات الأساسية المتخصصة والماجستير والدورات القصيرة وحلقات النقاش والمؤتمرات المهنية والدورات التدريبية الداخلية بالصندوق والتدريب العملي، إذ تم تدريب (٢٤٣) موظفاً سعودياً بما يتماشى مع متطلبات حاجة العمل ومواقيت الدورات التدريبية بالداخل والخارج، وحصل (١٦٥) موظفاً على دورات أساسية تخصصية بما في ذلك شهادة الماجستير ودورات اللغة الإنجليزية المكثفة في الخارج، بينما حصل (٤١٥) موظفاً سعودياً على دورات قصيرة خارج المملكة و(١٥٦) موظفاً حصلوا على دورات قصيرة داخل المملكة في الوقت الذي حصل فيه (٣٠٠) موظفاً سعودياً على دورات قصيرة داخل الصندوق إضافة إلى حصول (٢٤) موظفاً سعودياً جامعياً على التدريب العملي المهني على رأس العمل بمختلف إدارات الصندوق.

دأب الصندوق على توظيف علاقاته الطيبة مع العديد من المؤسسات المالية المشابهة والفعاليات المهنية داخل وخارج المملكة لصقل قدرات موظفيه المهنيين السعوديين من خلال المشاركة الفاعلة في المؤتمرات التخصصية المهنية والندوات وحلقات النقاش العملية وورش العمل التي تشارك فيها وتعدّها تلك الجهات بما يكفل تبادل المعارف المهنية والخبرات العملية المتخصصة مما كان لها أثرها الفعال في الارتقاء بقدرات الكوادر السعودية الذي انعكس إيجاباً على أداء الصندوق العام.

ونظراً لما يتمتع به الصندوق من أنظمة إدارية ومالية متطورة فقد تمكن من تنفيذ خطته المقررة لتوظيف السعوديين خلال العام المالي ١٤٣٦/١٤٣٥ هـ حيث تم توظيف (١٤٨) موظفاً سعودياً في إطار الميزانية المعتمدة لتلبية لمتطلبات حاجة العمل بمختلف إدارات الصندوق.

المدير العام

علي بن عبدالله العايد



انطلاقاً من مسئولية برنامج كفاءة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة تجاه دعم وتنمية قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ورغبته في توسيع دائرة المستفيدين وتقديم أفضل الخدمات، أعدت إدارة البرنامج وبالتعاون مع إحدى الشركات العالمية المتخصصة في مجال الاستشارات الاستراتيجية خطة استراتيجية خمسية للبرنامج، تواكب حالة النمو الاقتصادي الذي تشهده المملكة عموماً وقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة على وجه التحديد، تهدف إلى تلبية متطلبات القطاع بالشكل الذي يتلاءم مع احتياجاته، وتتضمن الاستراتيجية مجموعة من المبادرات أبرزها دراسة رفع الحد الأعلى للتمويل وكذلك قيم الكفالات التي يمكن أن يصدرها البرنامج إضافة إلى زيادة مصادر تمويل البرنامج وإضافة عدة منتجات جديدة من شأنها تحقيق معدلات أعلى من النمو والوصول بالبرنامج إلى نقطة التعادل مع المحافظة في نفس الوقت على مستوى مقبول من المخاطرة، بما يتلاءم مع متطلبات الخطة الإنمائية للدولة وطبيعة السوق واحتياجات القطاع الاقتصادي.

منذ انطلاقة البرنامج عام ١٤٢٦/١٤٢٧ هـ (٢٠٠٦م) حتى نهاية عام ١٤٣٦/١٤٣٥ هـ اعتمدت إدارة البرنامج عدد (١٠٨٩٢) كفالة استفادت منها (٥٥٧٩) منشأة صغيرة ومتوسطة، وقيمة إجمالية للكفالات بلغت (٥,٢٧٨) مليون ريال مقابل اعتماد للتمويل بلغت قيمته الإجمالية (١٠,٦٤٨) مليون ريال.

شهد العام ١٤٣٦/١٤٣٥ هـ تسييل عدد (٣٧) كفالة بقيمة (٢٣,٦) مليون ريال لصالح البنوك المتعاونة مع البرنامج، بذلك ارتفع عدد الكفالات المسيلة منذ انطلاقة البرنامج حتى نهاية العام ١٤٣٦/١٤٣٥ هـ إلى (١٠٠) كفالة بقيمة إجمالية قدرها (٥٠,٣) مليون ريال، منها (٤٢) كفالة للبنك الأهلي التجاري، و(٢٠) كفالة لمصرف الراجحي، (١٨) كفالة للبنك السعودي البريطاني، و(١١) كفالة لبنك الرياض، و(٣) كفالات لبنك الجزيرة وكفالتان لكل من بنك البلاد والبنك العربي الوطني والبنك السعودي الهولندي. تمثل الكفالات المنصرفة منذ بداية البرنامج وحتى نهاية العام المالي ١٤٣٦/١٤٣٥ هـ ما نسبته (٩٤,٠٪) من إجمالي عدد الكفالات المعتمدة و(٢,٠٪) من إجمالي عدد الكفالات السارية.

### جدول يوضح عدد وقيمة الكفالات المعتمدة وقيمة التمويل وعدد المنشآت المستفيدة حسب جهات التمويل

(القيمة بالآلاف الريالات)

جهة التمويل	المعتمدة خلال عام ٢٠١٤م			تراكمية منذ بداية البرنامج		
	عدد الكفالات	قيمة الكفالات	قيمة التمويل	عدد المنشآت	عدد الكفالات	قيمة التمويل
البنك الأهلي التجاري	١٨٤٠	٦٣٨,٢٠٩	١,٥٣٣,٧٠٩	٥٥٢	٤٢٦٩	٣,٠٤٧,٢٩١
بنك الرياض	٥٠٠	٣٤٥,٥٩٧	٦٨٢,٥٩١	٣٢٤	٢٢٨٨	٢,٧٦٦,٧٥١
مصرف الراجحي	٣٨٩	١٩٧,٨٩٤	٣٣٩,٤٦٤	١٧٤	١٢٤٧	١,٢٠٧,٠٦١
البنك العربي الوطني	٢٥٦	١١٠,٥١١	٢٦٠,٧٦٢	١٠٤	١٢٤٥	١,٥٣٤,٦٧٧
مجموعة سامبا المالية	١٦٠	٥٣,٤٩٤	٨٩,٢٦٣	٤٣	٤٢٨	٣٧٩,٤٥٥
البنك السعودي الهولندي	١٥٦	١٥١,٨٠١	٢٢٢,٥٤٢	١٢٥	٤٠٠	٥٧٦,٤٦٥
بنك الجزيرة	١٢٨	٨٣,٠٢٠	١١٠,٦٤١	٦٨	٣٧٥	٢٨٥,٩٦٩
بنك البلاد	٧٦	٤٧,٧٦٩	٩٩,٩١٤	٥٢	٢٢٨	٣٠٩,٨١٧
البنك السعودي للاستثمار	٤٦	٢٥,٨٦١	٥٢,٩٠٤	٢١	١٢٠	١٤٩,٧٤٠
البنك السعودي البريطاني (ساب)	٤٠	١٦,١١٣	٢٤,٨٨١	١٨	١٧٠	١٩٤,٤٠٥
البنك السعودي الفرنسي	٢١	١٧,٦٣١	٤٤,٩٥٢	١٦	١٢٢	١٩٦,١٨١
الإجمالي	٣٦١٢	١,٦٨٧,٩٠٠	٣,٤٦١,٦٢٣	١٤٩٧	١٠٨٩٢	١٠,٦٤٧,٨١٢

- ربط المدن الصناعية بشبكات المواصلات مع التركيز على السكك الحديدية، لتقليل تكلفة النقل، والاستمرار في تحسين الطرق والمطارات.
- تهيئة المدن الصناعية والمرافق التابعة لها بشبكة المعلومات والاتصالات الحديثة، وتشجيع استخدام تقنيات الاتصالات الحديثة في المصانع.

٥- قيام الغرف التجارية الصناعية في المناطق الواعدة بدراسة الفرص الاستثمارية المتاحة في مناطقها دراسة وافية، والتسويق لها بشكل احترافي وممنهج، محلياً ودولياً، وذلك بالتنسيق مع الجهات المعنية.

٦- تعزيز دور المبادرات الفردية ودعم قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة لتشارك في قيادة التنمية في المناطق الواعدة.

٧- وضع آليات تمويل جديدة تختص بتشجيع قيام المشاريع الخدمية في المناطق الواعدة.

٨- تحديد الشركات الكبرى ومؤسسات الدولة لحاجاتها من المدخلات وقطع الغيار وتحديثها بشكل مستمر، وذلك بهدف دراسة جدوى تصنيعها محلياً.

٩- إيجاد آليات تعنى بمنح المشاريع والمصانع العاملة في المناطق الواعدة أفضلية في العقود الحكومية التي تنفذ في المناطق الواعدة.

١٠- إيجاد آلية مرنة لتطبيق نسب السعوية في المشاريع الاستثمارية (الصناعية وغيرها) المقامة في المناطق الواعدة، وذلك بناءً على الكثافة السكانية ونسب البطالة لكل منطقة.

من خلال أوراق العمل التي استعرضها المتحدثون، والنقاشات التي دارت خلال الملتقى، اتفق المشاركون على أن التنمية الصناعية في المناطق الواعدة هي جزء من التنمية الشاملة لهذه المناطق، وخرج المشاركون بمجموعة من التوصيات التي من شأنها تعزيز التنمية الشاملة في المناطق الواعدة وتهيئة البيئة المناسبة فيها لقيام الاستثمارات الصناعية، على النحو التالي:

### التوصيات :

١- رسم خطة تنموية محددة المعالم لكل منطقة من المناطق الواعدة، ضمن الإطار العام لخطة التنمية في الدولة، يوضح فيها الأهداف والمشاريع والجهات المكلفة بتنفيذها. وأن تسند مهمة متابعة تنفيذ هذه الخطة للإدارات المحلية في المناطق.

٢- تحديد تجمعات اقتصادية (صناعية، زراعية، خدمية) في كل منطقة تركز على الميزة النسبية الأكبر في كل منها، والتي تحقق أعلى قيمة مضافة ممكنة وتخلق أكبر قدر من فرص العمل، وذلك بهدف تركيز الجهود وإعطاء دفعة قوية للتنمية في كل منطقة وفقاً لمزاياها النسبية.

٣- وضع برامج لتطوير الكفاءات الوطنية في كل منطقة من المناطق الواعدة تتلاءم مع نوع التجمع الاقتصادي، بالإضافة إلى تعزيز آليات تمويل التدريب المتخصص للكفاءات الوطنية في المناطق الواعدة.

٤- توفير مقومات التنمية المستدامة في المناطق الواعدة، والمتمثلة ببنية تحتية متطورة، قطاع صحي جيد، وقطاع تعليم متطور وعصري. أما فيما يتعلق بالبنية التحتية يجب التأكيد على ما يلي:

- الإسراع في استكمال البنى التحتية للمدن الصناعية في المناطق الواعدة وتذليل العقبات أمام تهيئتها وتزويدها بالخدمات اللازمة.

### أهداف الملتقى :

- تشجيع الاستثمار الصناعي في المناطق الواعدة لما لذلك من دور في توفير فرص العمل للمواطنين في هذه المناطق، والمساهمة في تحقيق التنمية المتوازنة واستغلال الموارد والفرص المتاحة فيها.
- وضع إطار عام لاستراتيجية وطنية تحدد الأهداف المطلوبة وتضع السياسات لتحقيق هذه الأهداف وتبين الفرص المتاحة للتنمية الصناعية في المناطق الواعدة.
- عرض الحوافز والتسهيلات المتاحة للمستثمرين وسبل ربط النشاط الصناعي في المناطق الواعدة بالنشاطات الصناعية الأساسية.
- الاستفادة من التجارب العالمية في مجال التنمية الصناعية في المناطق الواعدة.

ركزت جلسات الملتقى على عدد من المواضيع المتعلقة بسبل تطوير التنمية الصناعية في تلك المناطق وهي سياسات وأهداف التنمية الصناعية بالمناطق الواعدة، ومتطلبات التنمية الصناعية فيها، ودور القطاع الخاص في التنمية المنطقية. كما تم التعريف بالفرص الاستثمارية الصناعية في عدد من المناطق الواعدة، مع استعراض بعض قصص النجاح لمشاريع صناعية في عدد من المناطق الواعدة، بالإضافة إلى مناقشة التحديات التي تواجه المستثمرين في بعض هذه المناطق. كما كانت التجارب الدولية في التنمية المنطقية واحدة من أبرز المحاور التي تمت مناقشتها.

شارك في فعاليات الملتقى عدد كبير من المسؤولين في القطاعين الحكومي والخاص من داخل المملكة وخارجها. وحظي الملتقى باهتمام واسع حيث فاق عدد الحضور ٧٠٠ فرد، من ضمنهم مسؤولون حكوميون ورجال أعمال من المملكة وخارجها. كما استضاف الملتقى، فخامة الرئيس السابع عشر لجمهورية كوريا الجنوبية ميونغ باك لي، كضيف شرف، حيث ألقى كلمة رئيسية في اليوم الأول وأجرى حواراً مع الحضور في اليوم الثاني.

## ملتقى التنمية الصناعية في المناطق الواعدة

### مقدمة :

تولي حكومة خادم الحرمين الشريفين - حفظه الله - اهتماماً كبيراً بتعزيز كل ما من شأنه توفير الازدهار والتنمية المتوازنة بين مناطق ومدن المملكة. ترجمة لهذا الاهتمام وفي إطار خطط المملكة لتنويع مصادر الدخل وتعزيز الاقتصاد الوطني عبر ترقية القطاع الصناعي إلى المستويات التي تؤهل المملكة للدخول في مصاف الدول المتقدمة صناعياً، بادر الصندوق بتنظيم الملتقى الأول «ملتقى التنمية الصناعية في المناطق الواعدة»، الذي عقد في مدينة الرياض يومي ٢٢-٢٣ ربيع الأول ١٤٣٦هـ الموافق ١٣-١٤ يناير ٢٠١٥م تحت رعاية معالي وزير المالية الدكتور إبراهيم بن عبدالعزيز العساف، ومعالي وزير التجارة والصناعة الدكتور/ توفيق الربيعية.

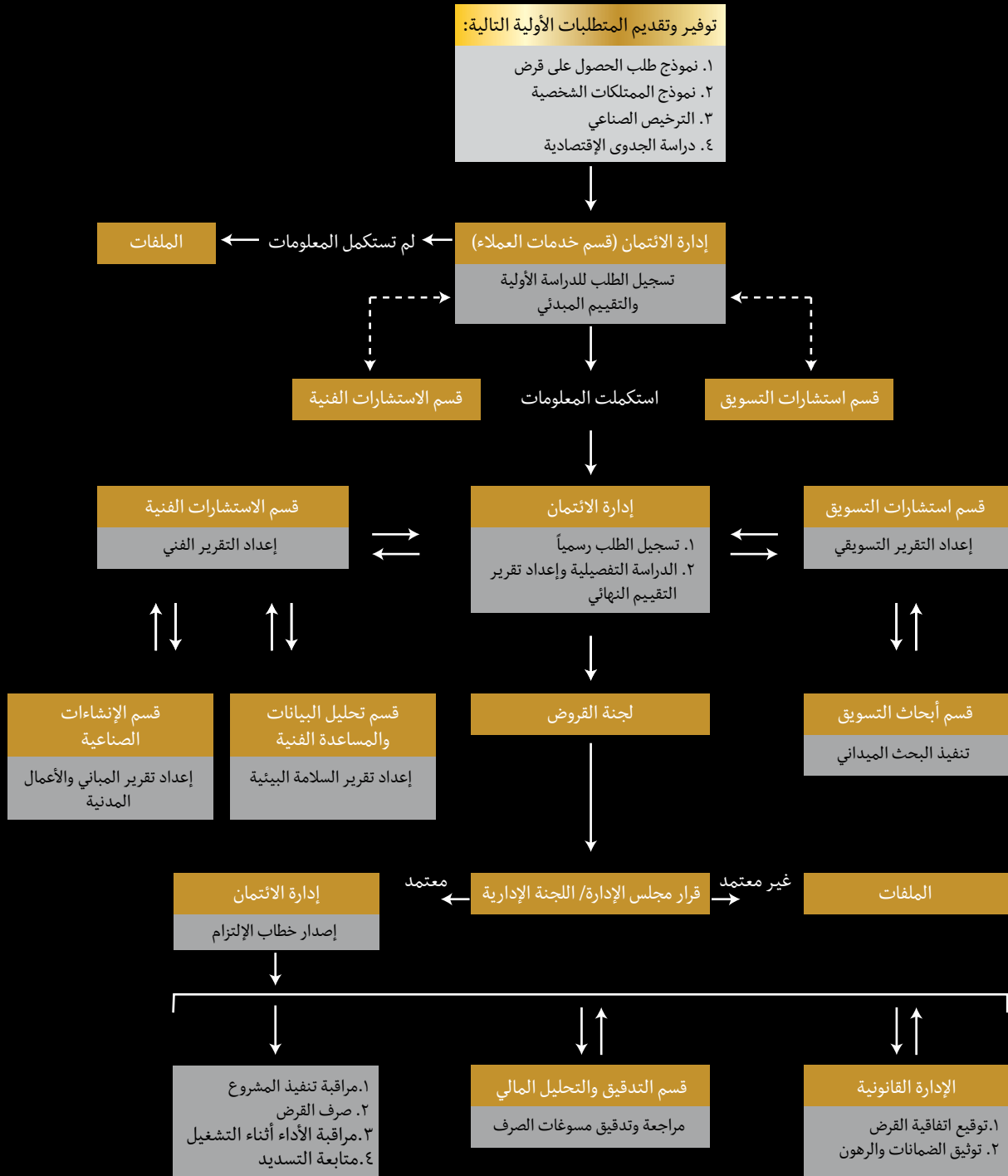
تأتي مبادرة الصندوق في تنظيم الملتقى انسجاماً مع أهداف القيادة الرشيدة التي أولت التنمية الصناعية في المناطق الواعدة اهتماماً خاصاً، فهذه الفعالية ضمن سلسلة من المبادرات التي ينفذها الصندوق للمساهمة بالنهوض بالقطاع الصناعي في مختلف مناطق المملكة، والتي كان آخرها الحوافز المتمثلة في رفع نسب تمويل المشاريع الواقعة في المناطق والمدن الواعدة بما لا يزيد عن ٧٥٪ من تكلفة المشروع بدلاً من ٥٠٪، وتمديد فترة سداد قروض المشاريع المقامة هناك بما لا يزيد عن ٢٠ سنة بدلاً من ١٥ سنة، إضافة إلى اعتماد الصندوق رفع الحد الأقصى للقرض الواحد لمشاريع الصناعات المقامة في تلك المناطق إلى ١,٢ مليار ريال مقابل ٩٠٠ مليون ريال لمشاريع الصناعات المقامة في المدن الرئيسية. وأثمرت هذه الحوافز عن زيادة نصيب المناطق الواعدة من قروض الصندوق ليصل إلى ٤٨ في المئة من حيث عدد القروض ونحو ٤٠ في المئة من حيث قيمة قروض الصندوق المعتمدة، وذلك منذ تطبيق القرار عام ٢٠١١م وحتى نهاية العام المالي ٢٠١٤م، علماً بأن هذه النسبة كانت لا تتجاوز ١٤ في المئة من إجمالي عدد قروض الصندوق و ١٥ في المئة من قيمتها.







## مخطط توضيحي لعملية دراسة وتقييم ومتابعة المشاريع



ملاحظات:

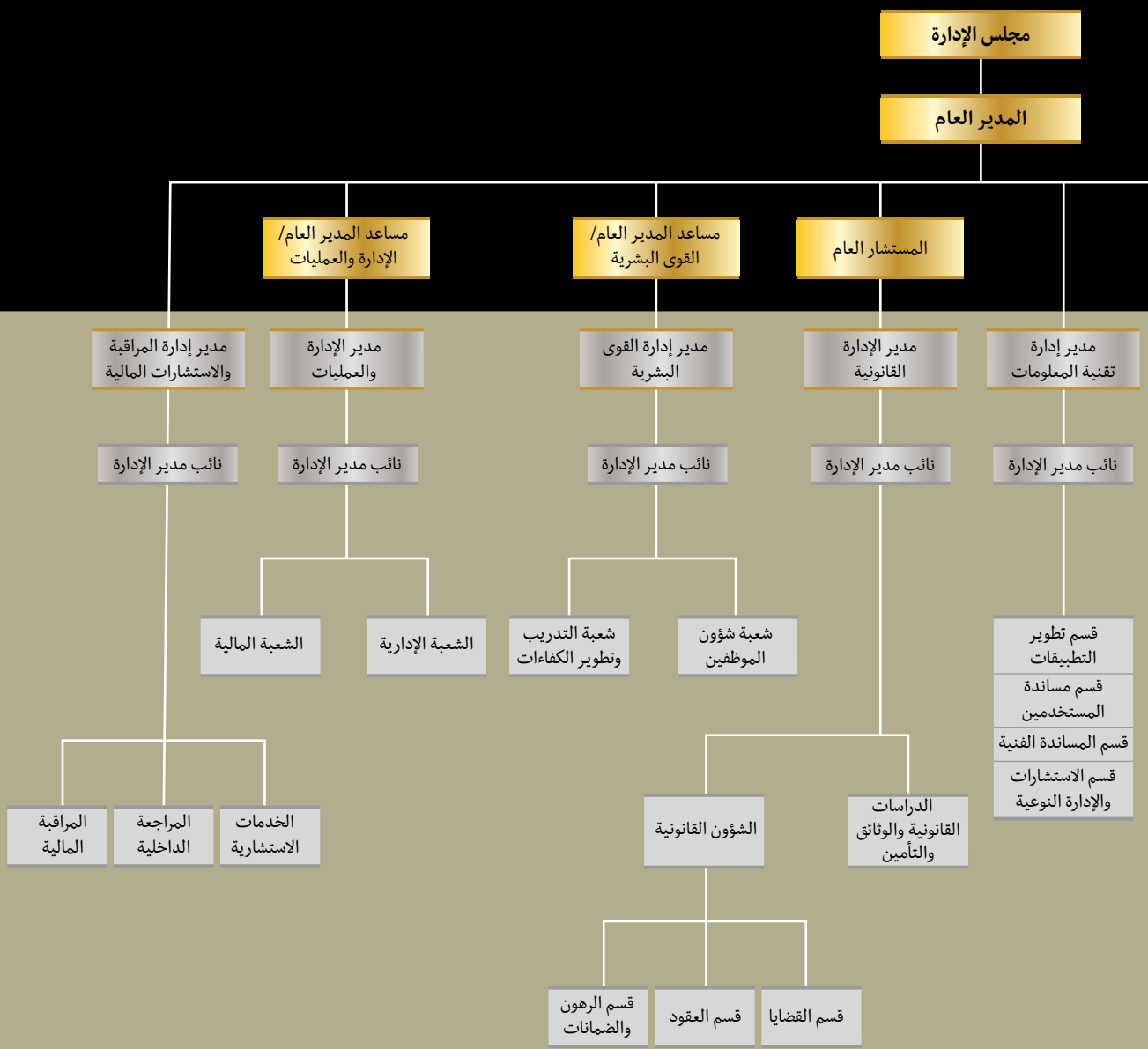
- 1- تتوقف فترة التقييم على مدى تجاوب مقدم الطلب وسرعة تقديمه للمعلومات المطلوبة.
- 2- تخضع مشاريع التوسعة لنفس المراحل السابقة مع اختصار بعضها.

## دورة تقييم المشاريع الصناعية

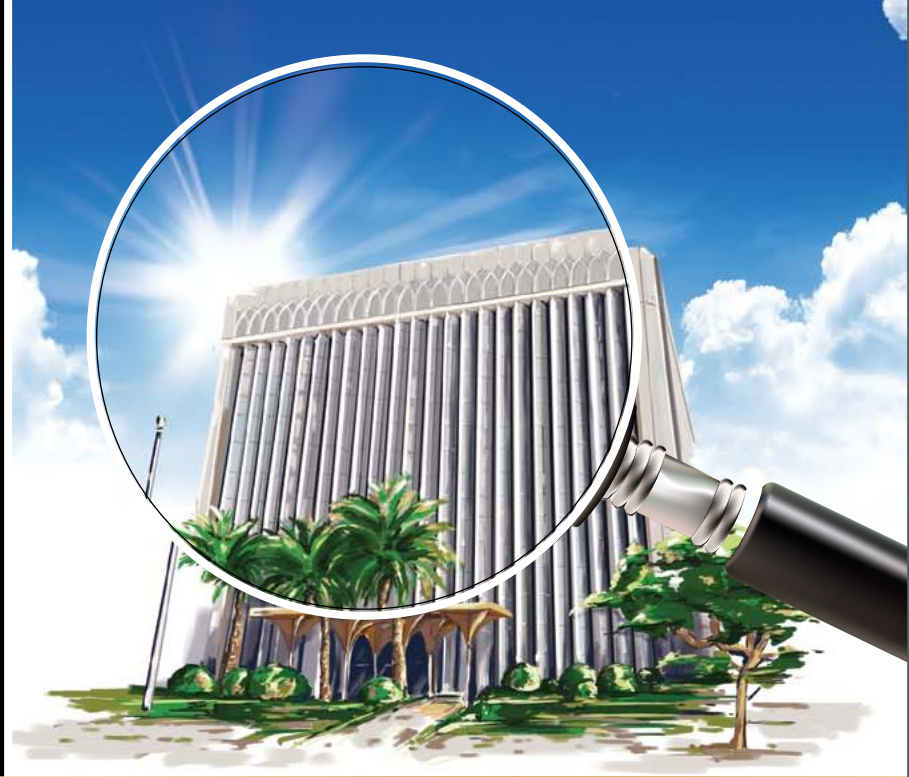
تحرص إدارة الصندوق على توفير خدماتها الإقراضية والاستشارية للمستثمرين في القطاع الصناعي بالسرعة والفعالية اللازمين، لذا فإنها تعمل باستمرار على تطوير الإجراءات والأنظمة واللوائح الخاصة بالنشاط الإقراضي للصندوق ليستمر في تميزه بين مؤسسات التمويل المماثلة في سائر أنحاء العالم.

تتبلور هذه الجهود جميعها في دورة تقييم المشروع المعتمدة التي تخضع من حين لآخر لتعديلات تملئها ظروف التطبيق العملي، مع الأخذ بعين الاعتبار أحدث التطورات في مجال التنظيم الإداري والتحليل المالي والتقدم التقني.

يوضح المخطط التوضيحي التالي دورة المشروع المعمول بها حالياً لدى الصندوق لعمليات دراسة وتقييم ومتابعة تنفيذ مشاريع الإقراض، وعمليات صرف الإلتزامات المالية للمشاريع ومتابعة تسديد مستحقات الصندوق من قبل المقترضين:



# الهيكل التنظيمي للصندوق



**إدارة تحت المجهر :**  
برنامج كفالة تمويل  
المنشآت الصغيرة والمتوسطة



#### رابعاً : وحدة تطوير الأعمال والعلاقات العامة :

تعنى وحدة تطوير الأعمال والعلاقات العامة بتوفير المعلومات المتجددة والدقيقة للعملاء الراغبين في الاستفادة من خدمات البرنامج، وبناء علاقات تعاون مع البنوك والجهات ذات العلاقة، إلى جانب الإشراف على تنفيذ مشروعات التطوير والتنسيق مع المكاتب الاستشارية التي تتولى تنفيذ تلك المشروعات، وكذلك عقد دورات تدريبية وندوات تثقيفية لشباب وشابات الأعمال بمختلف أنحاء المملكة، والإشراف على الحملات الترويجية لنشر فكرة البرنامج خاصة في المناطق الواعدة.

#### خامساً : وحدة تقنية المعلومات :

وحدة تقنية المعلومات بالبرنامج هي الجهة المعنية بتوفير بيئة تقنية المعلومات وتوفير الخدمات والبرامج والتطبيقات التي تؤدي دوراً أساسياً في إنجاز وتطوير الأعمال وتوفير كافة الأجهزة وخدمات الدعم والمساندة الفنية لموظفي البرنامج.

#### سادساً : قسم الشؤون المالية والإدارية :

يتولى قسم الشؤون المالية والإدارية بالبرنامج مسؤولية الإشراف على جميع الأمور المالية والإدارية الخاصة ببرنامج كفاءة وفقاً للنظام المحاسبي المعتمد، وإعداد التقارير المالية الدورية، وكذلك القيام بحفظ الوثائق والمستندات الخاصة بالكفالات، بالإضافة إلى تقديم كافة الأعمال والخدمات الإدارية المساندة كالصيانة والاتصالات والمواصلات، والمتابعة والإشراف على استلام وتسليم المشتريات إلى الجهات المعنية بالبرنامج.



#### ثانياً : قسم الشؤون القانونية :

هو القسم المعني بتقديم الاستشارات القانونية للإدارة، ودراسة الجوانب القانونية للوثائق والمستندات الخاصة بطلب الحصول على كفاءة البرنامج، واستكمال إجراءات إصدار الكفاءة بعد التحقق من الضمانات ووثائق الرهونات والتأمين وكافة الأعمال اللازمة لإصدار الكفاءة. كما يتولى القسم مهمة متابعة الأنشطة المتعثرة ورفع القضايا وتحريك الدعاوى التي تحفظ حقوق البرنامج تجاه الغير. بالإضافة إلى إعداد ومراجعة الصياغة القانونية لل عقود والارتباطات التي يبرمها صندوق التنمية الصناعية السعودي / برنامج كفاءة مع الأطراف الأخرى والمتابعة القانونية لما يطرأ من مشكلات تعترض تنفيذها.

#### ثالثاً : قسم البحوث وتحليل المعلومات :

يعنى قسم البحوث وتحليل المعلومات بالبرنامج بتسجيل ومعالجة البيانات المتعلقة بإصدار الكفالات وحفظها وتحديثها بصورة دورية، وكذلك تحليل المعلومات لإصدار التقارير الإحصائية الدورية الخاصة بنشاط البرنامج وعلاقة البرنامج بالجهات التمويلية المتعاونة مع البرنامج، كما يقوم القسم بإعداد البحوث والدراسات الاقتصادية والإحصائية المرتبطة بالاقتصاد السعودي وقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة. إلى جانب المشاركة في إعداد الردود للاستفسارات الواردة إلى البرنامج من الجهات الخارجية المتعاونة مع البرنامج مما يقع ضمن طبيعة عمل ومهام القسم.

في عدد الكفالات المصدرة خلال الفترة الماضية (٣١٪) مقارنة بالتوقعات في حين زادت قيمة الكفالات وقيمة التمويل بنسبة (١١٠٪) ونسبة (٢١٨٪) على التوالي، فيما بلغت نسبة التعثر في المشاريع التي كفلها البرنامج (١٪) فقط في حين قدرت الدراسة معدل التعثر بحوالي (١٨٪). ويعمل البرنامج حالياً على تنفيذ مشروع الخدمات الإلكترونية الذي يتضمن إنشاء البنية التحتية لمركز البيانات وأتمتة أعمال برنامج كفاءة (Workflow) وتصميم وتطوير بوابة إلكترونية لتقديم خدمات الكفاءة إلكترونياً، وتنفيذ نظام أرشفة إلكترونية للمستندات والوثائق الخاصة بالكفالات.

نتيجة للتفاعل الكبير من البنوك المتعاونة مع البرنامج، والتوجه العام للدولة - رعاها الله - الرامي إلى تطوير قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة لزيادة مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية، استشعرت إدارة البرنامج أهمية العمل على تطوير أدائه بما يواكب حالة النمو الاقتصادي الذي تشهده المملكة عموماً وقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة على وجه الخصوص، بهدف تلبية متطلبات القطاع بالشكل الذي يتلاءم مع احتياجاته. وعليه يعمل البرنامج حالياً مع إحدى الشركات العالمية المتخصصة في مجال الاستشارات لإعداد خطة استراتيجية خمسية للبرنامج، تتضمن مجموعة من المبادرات من شأنها تحقيق معدلات أعلى من النمو والوصول بالبرنامج إلى نقطة التعادل مع المحافظة في نفس الوقت على مستوى مقبول من المخاطرة، وبما يتلاءم مع متطلبات الخطة الإنمائية للدولة وطبيعة السوق واحتياجات القطاع الاقتصادي.

حرصت إدارة الصندوق على استقطاب الكفاءات الوطنية والأجنبية، وزيادة عدد الموظفين بالبرنامج من (٧) موظفين عام ٢٠٠٦م إلى (١٠٤) موظفاً بنهاية عام ٢٠١٤م، بما يتناسب مع احتياجات العمل والزيادة الهائلة في حجم النشاط، وكذلك تطوير الهيكل التنظيمي للبرنامج ليصبح كالاتي :

#### أولاً : قسم الائتمان :

تتلخص مهام القسم في دراسة طلبات الحصول على كفاءة البرنامج الواردة من البنوك المتعاونة، وتحليل الجدوى الاقتصادية والجدارة الائتمانية والفنية للنشاط ودراسة المخاطر، كما يقوم القسم بعقد اجتماعات دورية مع البنوك المتعاونة لتفعيل الأداء وزيادة الفاعلية، ومتابعة محفظة البنوك وتحصيل أجور الكفالات، بالإضافة إلى القيام بالزيارات الميدانية اللازمة للتأكد من صحة استخدام التمويل في الغرض المخصص له وذلك بالتعاون مع البنوك.

#### برنامج كفاءة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة :

تأسس برنامج كفاءة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة بموجب قرار معالي وزير المالية رقم (١١٦٦) وتاريخ ١٤٢٥/٠٥/٠٤هـ، كمبادرة تنموية مشتركة بين وزارة المالية والبنوك التجارية، وذلك بغرض تغطية نسبة من المخاطر التي تتعرض لها البنوك في حالة إخفاق النشاط المكفول في سداد التمويل أو جزء منه ولتشجيع البنوك على تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي تمتلك مقومات النجاح ولكنها تفتقد الضمانات اللازمة للحصول على التمويل. أسندت إدارة البرنامج لصندوق التنمية الصناعية السعودي نظراً لما يتمتع به الصندوق من خبرات طويلة وكفاءات عالية في مجال الائتمان والأعمال المصرفية. يكفل البرنامج ما نسبته ٨٠٪ من قيمة التمويل الممنوح من البنوك المتعاونة مع البرنامج ويحد أقصى مليون وستمئة ألف ريال للنشاط الواحد، في حين أن الحد الأقصى لمجموع الكفالات التي يصدرها البرنامج للمؤسسة الفردية يصل إلى خمسة ملايين ريال وبالنسبة للشركات يصل إلى عشرة ملايين ريال، دون التقيد بحد أقصى للتمويل الممنوح من البنوك. وتتمثل الأهداف الرئيسية للبرنامج في الآتي :

- مساعدة أصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الحصول على التمويل الإسلامي اللازم، لتطوير وتوسيع أنشطتها.
- تشجيع المؤسسات المالية على التعامل مع قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- جذب شريحة جديدة من أصحاب المنشآت والتي لم تعد التعامل مع جهات التمويل.
- تنمية وتطوير قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة لتحقيق دورها الهام في تنمية الاقتصاد الوطني.
- المساهمة في توفير فرص عمل جديدة باستخدام أقل قدر من رأس المال.
- تنمية المحافظات الأقل نشاطاً اقتصادياً.

حقق البرنامج خلال التسع سنوات منذ انطلاسته في العام المالي ١٤٢٦/١٤٢٧هـ نجاحات تجاوزت التوقعات التي حددت له قبل التأسيس والتي تؤكد على حجم الجهود المبذولة من قبل صندوق التنمية الصناعية السعودي - برنامج كفاءة، وبمشاركة البنوك السعودية لدعم وتطوير هذا القطاع. بلغت نسبة الزيادة



## دراسة صناعية: صناعة العزل الحراري في المملكة





كان العزل الحراري في المملكة حتى عام ٢٠١٣ م محصوراً في الغالب في عدد قليل من المباني التجارية والمؤسسية بالإضافة للمباني الحكومية. أما في المباني السكنية فإن العزل الحراري كان مقصوراً في الغالب على الأسقف فقط. وخلال العقد المنصرم ظلت الشركة السعودية للكهرباء تروج لاستخدام العزل الحراري في كل أنواع المباني من خلال عدة وسائل إعلامية، كما أدخلت الشركة نظام تسعير جديد يربط السعر بكمية الاستهلاك من الكهرباء بحيث يزيد السعر بزيادة الاستهلاك. إلا أن كل هذه الوسائل لم تؤثر كثيراً على استهلاك الكهرباء الذي ظل ينمو بمعدل ٧٪ سنوياً.

في ١٤٣١/٩/٢٢ هـ صدر المرسوم الملكي رقم ٦٩٢٧ القاضي بالموافقة على تطبيق العزل الحراري بشكل إلزامي على جميع المباني الجديدة، سواء السكنية أو التجارية أو غيرها من المنشآت، وينطبق المرسوم الملكي على كل المباني السكنية التي صدرت لها تراخيص للبناء في أو بعد ١٤٣٥/٢/١ هـ.

يتم التنسيق على برنامج العزل الحراري الإلزامي للمباني بواسطة لجنة العزل الحراري التابعة لمركز كفاءة الطاقة والتي يرأسها صاحب السمو الملكي الأمير/ عبد العزيز بن سلمان بن عبد العزيز، وتضم اللجنة في عضويتها ممثلين عن الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة، والشركة السعودية للكهرباء.

أصدرت الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة في ١٤٣٥/٨/٩ هـ المواصفة الخاصة بالعزل الحراري في المباني السكنية على أن يتم العمل بها بعد ستة أشهر من تاريخ نشرها بالجريدة الرسمية. حددت الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة المواصفات الخاصة بتسع مواد عازلة غير إنشائية لاستخدامها في العزل الحراري في المباني السكنية كما هو موضح في الجدول التالي:

١- ألواح ورغاوي البولي يوريثين / آيزوسينوريت	٤- حبيبات الفيرميكيولايت	٧- ألواح البوليستايرين الممدد
٢- الصوف الصخري	٥- الألياف الزجاجية	٨- ألواح البوليستايرين الميثوق
٣- حبيبات البيرلايت	٦- اللياسة العازلة	٩- ألواح الفينول المقوى

تجدر الإشارة إلى أن كلاً من الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة، والشركة السعودية للكهرباء أكدت أن قائمة مواد العزل الحراري المذكورة أعلاه ليست قاصرة على المواد المذكورة فقط بل قابلة لإضافة أنواع أخرى من المواد العازلة بشرط تحقيق درجة العزل الحراري المطلوبة في المواصفات.

كما قسمت الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة المملكة إلى ثلاث مناطق بناء على المناخ السائد فيها، وحددت متطلبات العزل الحراري لكل منطقة كما هو مبين في الجدول التالي:

الجزء المطلوب عزله	قيمة العزل الحراري (U-value)		
	المنطقة رقم-١	المنطقة رقم-٢	المنطقة رقم-٣
السطح	٠,٢٠	٠,٢٤	٠,٢٧
الجدار	٠,٣٤	٠,٤٠	٠,٤٥
الأبواب والشبابيك	٢,٨٤	٢,٨٤	٢,٨٤

- المنطقة رقم (١) تشمل: الرياض - مكة المكرمة (عدا الطائف) - الشرقية - المدينة المنورة - نجران - جيزان - بيشة.
- المنطقة رقم (٢) تشمل: القصيم - حائل - تبوك - الجوف (عدا القريات) - الحدود الشمالية (عدا طريف) - عسير (عدا أبها وخميس مشيط وبيشة) - الطائف - الباحة.
- المنطقة رقم (٣) تشمل: أبها - خميس مشيط - القريات - طريف.

## صناعة العزل الحراري في المملكة

### تعريف العزل الحراري :

يُعرف العزل الحراري بأنه منع انتقال الطاقة الحرارية من منطقة لأخرى. وتُعرف العوازل الحرارية بأنها المواد التي تقلل من انتقال الحرارة من منطقة لأخرى بواسطة طرق الانتقال المختلفة مثل الملامسة وتحرك التيارات والإشعاع الحراري، وعادة ما تكون هذه المواد العازلة للحرارة عازلة أيضاً للتيار الكهربائي.

يستخدم العزل الحراري في المباني للحفاظ على درجة الحرارة المطلوبة داخل المبنى باستخدام الحد الأدنى من التدفئة أو التبريد وهو بالتالي عنصر أساسي في توفير الطاقة.

وفي المناطق الحارة مثل المملكة العربية السعودية، يستخدم العزل الحراري لحماية المباني من الحرارة المرتفعة خلال فصل الصيف حيث يقلل من انتقال الحرارة من محيط المبنى الخارجي إلى داخله مما يساعد على خفض الطاقة المستخدمة في تكييف الهواء.

أهم المواد المستخدمة في العزل الحراري في المملكة هي:

- ألواح البوليستايرين الممدد.
- ألواح البوليستايرين الميثوق.
- ألواح ورغاوي البولي يوريثين والبولي آيزوسينوريت.
- الألياف الزجاجية.
- الصوف الصخري.
- اللياسة العازلة للحرارة.

على الرغم من أن المواد المذكورة أعلاه تستخدم بصورة أساسية لغرض العزل الحراري، إلا أن بعضها يتم اختياره لأغراض إضافية بسبب خصائصه الفيزيائية. فعلى سبيل المثال، الصوف الصخري يعتبر مانع للصوت ومقاوم للحريق. من ناحية أخرى هناك مواد مقاومة للحريق مثل البيرلايت ومواد إنشائية مثل بلوك الخرسانة الخلوية غالباً ما يتم اختيارها لما توفره من عزل حراري جيد.

هناك عدة طرق مقبولة لقياس أداء العزل الحراري، والطريقة المعتمدة بواسطة الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة هي طريقة التوصيل الحراري التي يرمز لها بالحرف اللاتيني (U-value) حيث أصدرت الهيئة المواصفة السعودية رقم ٢٨٦٥ لعام ٢٠١٤ م تحت اسم (قيم معامل الانتقال الحراري للمباني السكنية). الوحدة المستخدمة في قياس التوصيل الحراري هي وات/م<sup>٢</sup> كيلفن وهي تقيس الكمية المفقودة من الحرارة من وحدة مساحة محددة، فكلما قلت درجة نفاذ الحرارة كلما ازدادت درجة العزل الحراري للمادة.

تعتبر مادة البولي يوريثين من أفضل العوازل الحرارية إذ يعطي أقل درجة توصيل للحرارة لذلك غالباً ما يتم اختياره للأغراض التي تحتاج إلى درجة عزل عالية. إلا أن البولي يوريثين غالي نسبياً في المباني العادية لذلك يستخدم بدلاً منه البوليستايرين نسبة لانخفاض كثافته وقيمته. وبالنسبة للأغراض الصناعية يفضل الصوف الصخري نظراً لمقاومته العالية للاحتراق. أما الألياف الزجاجية فيفضل استخدامها في تغليف المواسير ومجاري تكييف الهواء نسبة لسهولة تشكيلها.

### نظرة عامة عن السوق :

تعتبر المملكة العربية السعودية من أكبر الدول المستهلكة للكهرباء في الشرق الأوسط. فخلال العقد المنصرم ارتفع استهلاك المملكة من الطاقة الكهربائية من ١٤٤,٣٨٥ جيجاواط/ساعة عام ٢٠٠٤م إلى ٢٥٦,٨٧٩ جيجاواط/ساعة عام ٢٠١٣م. تجدر الإشارة إلى أن حوالي ٨٠٪ من الطاقة المستهلكة تستخدم في المباني حيث يتم استهلاك حوالي ٧٠٪ منها في تكييف الهواء. وحسب تقديرات الشركة السعودية للكهرباء فإن الطلب على الطاقة الكهربائية بحلول عام ٢٠٣٠م سوف يتضاعف لمواكبة النمو السكاني في المملكة.



والجدول التالي يبين العرض والطلب على مواد العزل الحراري الرئيسية في المملكة خلال الثلاث سنوات الماضية :

معدل التغير	٢٠١٣ م	٢٠١٢ م	٢٠١١ م	البيان	عدد المصانع	المنتج
٦,٢٪	٢٦,٢١٣	٢٣,٣٩٩	٢٣,٢٣٧	إجمالي المبيعات	٢٠	ألواح البوليستايرين الممدد
	٧٢٤	٢٣١	٢٧٩	الواردات		(طن/السنة)
	٤١٠	٥٦	٣٢٥	الصادرات		
	٢٦,٥٢٧	٢٣,٥٧٤	٢٣,١٩١	الطلب		
٦,٩٪	١٢,٥٪	١,٦٪		معدل النمو		
٣,٩-٪	١٧,٧٠٩	٢١,٨٦٢	١٩,١٦٥	إجمالي المبيعات	٧	ألواح البوليستايرين المبتثق
	٢,٨٩٤	٩٢٤	١,١١٨	الواردات		(طن/السنة)
	١,٤٣٤	١,٧٨٨	١,٦٣٠	الصادرات		
	١٩,١٦٩	٢٠,٩٩٨	١٨,٦٥٣	الطلب		
١,٤٪	٨,٧-٪	١٢,٦٪		معدل النمو		
١٢,٠٪	٣٠,٨٧٧	٢٧,٧١٠	٢٤,٦٠٦	إجمالي المبيعات	٣	الصوف الصخري
	٣,٥٠٢	٥,٣٨٨	٨,١٠٥	الواردات		(طن/السنة)
	١٠,٠٣١	١٠,٢٧٦	١١,٦٤٨	الصادرات		
	٢٤,٣٤٨	٢٢,٨٢٢	٢١,٠٦٣	الطلب		
٧,٥٪	٦,٧٪	٨,٤٪		معدل النمو		
٠,٤٪	١٢,٨٣٠	١٢,٩٦٢	١٢,٧١٦	إجمالي المبيعات	٢	الألياف الزجاجية
	١٤,٩١٤	١١,٥١٠	١٢,٣٢٦	الواردات		(طن/السنة)
	٣,٩٤٥	٤,٢٢٣	٤,٩٢٨	الصادرات		
	٢٣,٧٩٩	٢٠,٢٤٩	٢٠,١١٤	الطلب		
٨,٨٪	١٧,٥٪	٠,٧٪		معدل النمو		
٨,١٪	١٣,٥٦٠	١٢,٥١٠	١١,٦١٠	إجمالي المبيعات	٥	بولي يوريثين/أيزوسينوريت
	١,٨٣٦	٣,٦٩٨	١,١٣٦	الواردات		(طن/السنة)
	٣٤٠	٣٣٠	٣٢٠	الصادرات		
	١٥,٠٥٦	١٥,٨٧٨	١٢,٤٢٦	الطلب		
١٠,١٪	٥,٢-٪	٢٧,٨٪		معدل النمو		
	١٠٨,٨٩٩	١٠٣,٥٢١	٩٥,٤٤٧	الطلب	٣٧	مجموع العوازل غير الإنشائية
٦,٨٪	٥,٢٪	٨,٥٪		معدل النمو		(طن/السنة)
٩,٨٪	٧٤٠,٣٦٨	٧١٥,٠٧٢	٦١٣,٦٠٧	إجمالي المبيعات	٦	البلوك والحوائط الخلوية
	٠	٠	٠	الواردات		(م/السنة)
	١٩٣,٦٨٦	١٨٨,٤٢١	٢١٠,٥٤٩	الصادرات		
	٥٤٦,٦٨٢	٥٢٦,٦٥١	٤٠٣,٠٥٨	الطلب		
١٦,٥٪	٣,٨٪	٣٠,٧٪		معدل النمو		

كما يتضح من الجدول أعلاه أن واردات المملكة من مواد العزل الحراري محدودة وتعتبر قليلة جداً فيما عدا الألياف الزجاجية. من ناحية أخرى تقوم المملكة بتصدير كميات كبيرة من الصوف الصخري وبلوك الخرسانة الخلوية إلى دول الخليج والدول المجاورة. هذا يعني أن المملكة قد حققت نسبة كبيرة من الاكتفاء الذاتي من مواد العزل الحراري قبل تطبيق العزل الحراري الإلزامي للمباني السكنية. تجدر الإشارة إلى أن معظم مصانع مواد العزل الحراري الرئيسية تم تمويلها من خلال صندوق التنمية الصناعية السعودي.

وكما نلاحظ في الجدول أعلاه فإن العزل الحراري يقتصر على الأسقف والجدران بالإضافة إلى الأبواب والشبابيك. بينما الأجزاء الأخرى التي تحتاج إلى عزل حراري كالمواسير ومجاري هواء التكييف والأرضيات فإنها غير مشمولة في مواصفة العزل الحراري الحالية ولكن حسب ما ذكرت الهيئة بإنها سوف تُشمل في المواصفات المستقبلية. ولا يشمل العزل الحراري الإلزامي المباني القائمة إلا في حالة ترميمها. أما الملاحق الجديدة للمباني القائمة فهي مشمولة في العزل الحراري الإلزامي.

تشرف الشركة السعودية للكهرباء رسمياً على تطبيق برنامج العزل الحراري الإلزامي للمباني وذلك من خلال الوحدة التي تم تكوينها حديثاً في الشركة لتطبيق العزل الحراري الإلزامي. تتلخص سياسة الشركة السعودية للكهرباء في رفض توصيل التيار الكهربائي لأي مبنى ما لم يكن معزولاً حرارياً وفقاً لمواصفات الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة.

وسوف يتم في البداية تطبيق العزل الحراري الإلزامي للمباني في ٢٤ مدينة موزعة على مناطق المملكة الإدارية كما يلي:

المنطقة الإدارية	أسماء المدن التي تم اختيارها لتطبيق إلزامية العزل الحراري	عدد المدن
الرياض	الرياض، الخرج	٢
مكة المكرمة	مكة المكرمة، جدة، الطائف	٣
المدينة المنورة	المدينة المنورة، ينبع	٢
القصيم	بريدة، عنيزة	٢
المنطقة الشرقية	الدمام، الظهران، الخبر، القطيف، الأحساء، حفر الباطن	٦
عسير	أبها، خميس مشيط	٢
تبوك	تبوك	١
حائل	حائل	١
جازان	جازان	١
نجران	نجران	١
الباحة	الباحة	١
الجوف	سكاكا	١
الحدود الشمالية	عرعر	١
المجموع		٢٤

وحسب إحصائيات الشركة السعودية للكهرباء فإن الأربعة والعشرين مدينة المذكورة أعلاه استهلكت حوالي ٨٢٪ من كمية الكهرباء المباعة عام ٢٠١٣ م. هذا وقد أعدت الشركة السعودية للكهرباء برنامجاً على الحاسب الآلي لتسهيل تبادل معلومات تراخيص البناء مع البلديات المختلفة. ومن أجل تنفيذ مشروع العزل الحراري الإلزامي، قامت الشركة السعودية للكهرباء بتعيين فريق كبير من المفتشين المزودين بأجهزة متقدمة لفحص درجة العزل الحراري. وبمجرد استلام شركة الكهرباء لمعلومات ترخيص البناء يقوم مفتشو العزل الحراري بالاتصال بمالك المبنى والمقاول المختص لتنسيق الزيارات الميدانية خلال فترة البناء للتأكد من تطبيق متطلبات العزل الحراري قبل الموافقة على توصيل التيار الكهربائي إلى المبنى.

## العرض والطلب :

قام صندوق التنمية الصناعية السعودي بإعداد دراسة عن سوق مواد العزل الحراري الغير إنشائية بالإضافة إلى بلوك الخرسانة الخلوية الذي يعتبر المادة الإنشائية الرئيسية التي تستخدم لغرض الإنشاء والعزل الحراري في المملكة.

## نظرة مستقبلية :

بعد أن بدأ تطبيق العزل الحراري الإلزامي للمباني السكنية والتجارية، يتوقع أن يشهد الطلب على مواد العزل الحراري نمواً كبيراً خلال السنوات القادمة مما يعطي الفرصة للمصانع القائمة بالتوسع وللمصانع الجديدة بالدخول في هذا السوق لسد الفجوة بين العرض والطلب.

الجدول التالي يبين الطلب المستقبلي على مواد العزل الحراري بالمملكة:

المنتج	السنة	الطلب المستقبلي على مواد العزل الحراري بالمملكة العربية السعودية (بالأطنان)					
		م ٢٠١٣	م ٢٠١٤	م ٢٠١٥	م ٢٠١٦	م ٢٠١٧	م ٢٠١٨
ألواح البوليستايرين الممدد	٢٦,٥٢٧	٢٩,١٨٠	٣٢,١٠٠	٣٥,٣١٠	٣٨,٨٤٠	٤٢,٧٢٠	
ألواح البوليستايرين الميثوق	١٩,١٦٩	٢١,٠٩٠	٢٣,٢٠٠	٢٥,٥٢٠	٢٨,٠٧٠	٣٠,٨٨٠	
الصوف الصخري	٢٤,٣٤٨	٢٦,٧٨٠	٢٩,٤٦٠	٣٢,٤١٠	٣٥,٦٥٠	٣٩,٢٢٠	
الألياف الزجاجية	٢٣,٧٩٩	٢٥,٤٦٠	٢٧,٢٤٠	٢٩,١٥٠	٣١,١٩٠	٣٣,٣٧٠	
البولي يوريثين / أيزوسنوريت	١٥,٠٥٦	١٥,٩٦٠	١٦,٩٢٠	١٧,٩٤٠	١٩,٠٢٠	٢٠,١٦٠	
مجموع العوازل غير الإنشائية	١٠٨,٨٩٩	١١٨,٤٧٠	١٢٨,٩٢٠	١٤٠,٣٣٠	١٥٢,٧٧٠	١٦٦,٣٥٠	
البلوك الخلوي (م)	٥٤٦,٦٨٢	٥٩٤,٢٤٠	٦٤٥,٩٤٠	٧٠٢,١٤٠	٧٦٣,٢٣٠	٨٢٩,٦٣٠	
		٪٩	٪٩	٪٩	٪٩	٪٩	

كما يلاحظ من الجدول أعلاه أن الطلب على مواد العزل الحراري يتوقع أن يزيد بنسبة ٦ - ١٠٪ خلال الأربع سنوات القادمة بفضل تطبيق العزل الحراري الإلزامي في المباني السكنية. ومن المتوقع أن يشهد السوق اشتداد المنافسة بين بدائل العزل الحراري المختلفة اعتماداً على خصائصها الفنية وأسعار بيعها. وسوف يستمر صندوق التنمية الصناعية السعودي في دعم مصانع مواد العزل الحراري اعتماداً على نوع المنتج ووضع السوق عند تقييم طلب القرض.



**موضوع تحت الأضواء:**  
مستقبل المدن الصناعية بالمملكة



- المنافع الديناميكية، وتتصف بأنها أكثر تعقيداً من حيث القياس، كما أن أثرها الاقتصادي أشد عمقاً على المدى الطويل. ومن ضمن هذه المنافع الآتي:
  - خلق فرص وظيفية غير مباشرة.
  - تنمية المهارات والكفاءات الوطنية.
  - تعميق الروابط الخلفية والأمامية بين صناعات معينة بفضل وجودها في منطقة واحدة.
  - إيجاد فرص وظيفية للنساء.
  - نقل التقنية.
  - تحسين مستويات التنسيق والتعاون بين المستثمرين الصناعيين من جهة وبين الجهات الحكومية من جهة أخرى بخصوص التعريف باحتياجاتهم والتنسيق فيما يتعلق بالخدمات والأنظمة الخاصة بالصناعة.
  - تحفيز المشاريع الأخرى على محاكاة المشاريع التي تطبق أفضل ممارسات الأعمال ودفعها للإبداع والتطوير.
  - تعزيز التنمية المتوازنة بين المناطق.

### المدن الصناعية في المملكة :

تُعد فئة «المناطق الصناعية المختلطة» النمط السائد في المملكة كما في مدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين والمدن الصناعية التابعة للهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية «مدن»، حيث تستهدف هذه المدن تنمية الصناعة بشكل عام لتعزيز الصادرات الصناعية وتلبية السوق المحلية. وقد بدأت تجربة المدن الصناعية في المملكة منذ نحو أربعة عقود، أي أنها واكبت الاتجاه العالمي آنذاك في التوجه نحو تخصيص أراضي محددة لمزاولة النشاط الصناعي.

تُقام المصانع العاملة في المملكة على نوعين من الأراضي: الأراضي الحكومية والأراضي الخاصة. وتقع معظم المصانع في المملكة والأهم من الناحية الاستراتيجية في أراضٍ تديرها وتشرف عليها جهات حكومية من أبرزها الهيئة الملكية للجبيل وينبع والهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية (مدن)، بالإضافة إلى جهات حكومية أخرى منها على سبيل المثال أمانات المناطق وهيئة المدن الاقتصادية التي بدأت تكتسب مؤخراً أهمية متزايدة في توفير الأراضي الصناعية المطورة. كما توجد العديد من الاستثمارات الصناعية والمقامة على أراضٍ خاصة مملوكة أو مؤجرة من قبل المستثمرين.

### الحوافز التي تقدمها الدولة للمستثمرين الصناعيين :

- تقدم الدولة العديد من الحوافز للمستثمرين الصناعيين بهدف تنمية الاستثمارات الصناعية، حيث يمكن لأي مستثمر صناعي الاستفادة من هذه الحوافز، ومن أهمها ما يلي:-
- إعفاء الرسوم الجمركية على المواد الخام الأولية والنصف مصنعة وأكياس وعلب واسطوانات التعبئة اللازمة للمؤسسات الصناعية بشرط أن لا يكون لها مثيل قائم وكاف بالمملكة.
  - إعفاء المنتجات المعدة للتصدير من رسوم التصدير وكافة الضرائب الأخرى وفق آلية معينة.
  - الاستفادة من اتفاقية الاتحاد الجمركي الخليجي وذلك بإمكانية انتقال المنتجات المصنعة محلياً بحرية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
  - وجود حوافز ضريبية مشجعة جداً للاستثمار الأجنبي وخاصة في المناطق الواعدة.
  - الحصول على قروض حكومية تصل في حالات معينة إلى ٧٥٪ من تكلفة المشروع في المناطق والمدن الواعدة.
  - إمكانية الاستفادة من برامج صندوق الموارد البشرية لدعم توظيف الكفاءات السعودية.
  - إمكانية زيادة الصادرات الصناعية من خلال الاستفادة من برنامج الصادرات السعودية.
  - كما وفرت الدولة ممثلة في «مدن» عدة مزايا مغرية لتنمية الاستثمارات الصناعية وجذبها إلى المدن الصناعية، من أهمها:
    - توفير أراضي صناعية بأسعار مناسبة.
    - تقديم فرص للاستثمار في مجالات غير صناعية مثل المجالات التجارية، السكنية، اللوجستية، الخدمية والتقنية.
    - قرب المدن الصناعية من الأسواق المحلية والدولية.
    - توفير بنية تحتية متكاملة وتطوير مستمر لمزيد من الخدمات (شبكات طرق ومياه وكهرباء، شبكة اتصالات متقدمة، أمن صناعي، خدمات حكومية، مجمعات تجارية، مجمعات سكنية).
    - فرص استثمارية للقطاع الخاص في تطوير وتشغيل الخدمات في المدن الصناعية بنظام الانتفاع (نظام شراكة القطاع العام مع الخاص (PPP)).

## مستقبل المدن الصناعية بالمملكة

### مقدمة :

يشير التطور الكبير الذي شهده القطاع الصناعي في المملكة وزيادة مساهمته في الاقتصاد الوطني بشكل لافت في الأعوام الأخيرة إلى نجاح المملكة في تبني الصناعة كخيار استراتيجي لتنويع مصادر الدخل. وقد ازدادت مع هذا التطور حاجة القطاع الصناعي إلى وجود المزيد من المدن الصناعية المتقدمة التي تساهم في تعزيز نمو هذا القطاع وتزيد من كفاءته. وتنامت هذه الحاجة في الأعوام الأخيرة بسبب توجه الدولة إلى حصر إقامة المصانع الجديدة داخل المدن الصناعية المخصصة لذلك، خاصة في ظل الخطط المنفذة حالياً لتوفير المزيد من الأراضي الصناعية المطورة.

### مفهوم المدن الصناعية كمناطق اقتصادية خاصة في إطار التجارب العالمية:

تعد المدن الصناعية من أهم أشكال المناطق الاقتصادية الخاصة. وقد وجدت في التاريخ القديم مناطق يمكن وصفها بالمناطق الاقتصادية الخاصة، لكن هذه المناطق بمفهومها الحديث برزت عند تأسيس أول منطقة تجارة حرة في العالم في سنة ١٩٥٩م في مدينة شانغون الواقعة في جمهورية إيرلندا. كما أفرزت العقود الأخيرة العديد من أشكال المناطق الاقتصادية الخاصة التي تختلف في أهدافها وطبيعتها. وتُعرف المناطق الاقتصادية الخاصة بأنها مناطق ذات حدود جغرافية محددة تنظمها وتشرف عليها جهة حكومية واحدة، حيث تتمتع المشاريع المستثمرة في هذه المناطق بحوافز تفضيلية معينة لا تتوفر لغيرها في المناطق الأخرى. والجدول التالي يوضح أهم أنواع هذه المناطق في ضوء التجارب العالمية.

### جدول يوضح أهم أنواع المناطق الاقتصادية الخاصة

النوع	الهدف التنموي	السوق المستهدفة
مناطق التجارة الحرة	دعم التجارة	السوق المحلية وإعادة التصدير
مناطق الصناعات التصديرية	التصنيع للتصدير فقط	الأسواق الخارجية
المناطق الصناعية المختلطة	تنمية الصناعة عموماً ومن ضمنها الصناعات التصديرية	السوق المحلية والخارجية
الموانئ الحرة	تعزيز التنمية الشاملة	السوق المحلية والخارجية
مناطق الأعمال الحرة	تنشيط قطاع الأعمال في المناطق الحضرية	السوق المحلية

المصدر: Special Economic Zones: Performance, Lessons learned, and Implications for Zone Development, FIAS, 2008

### أهمية المدن الصناعية :

أكدت التجارب العالمية والمحلية على نجاح المدن الصناعية كآلية فاعلة في تنمية كافة الاستثمارات الصناعية وتطوير أعمالها، خاصة فئة الصناعات الاستراتيجية. ويُعد بناء وتطوير المدن الصناعية أحد أهم أدوات السياسة الصناعية لتنمية القطاع الصناعي وزيادة استثماراته، حيث تمثل المدن الصناعية البيئة الأفضل لممارسة النشاط الصناعي والإشراف عليه ليحقق بذلك الأهداف الصناعية الوطنية ويساهم في تعزيز التنمية الشاملة. ومن حيث المبدأ، هناك نوعان من المنافع الاقتصادية التي تقدمها المدن الصناعية وهما المنافع الأساسية والمنافع الديناميكية.

- المنافع الأساسية ، وتتصف بالبديهية وسهولة القياس، وتشتمل على ما يلي:
  - توفير فرص عمل مباشرة وتوليد الدخل.
  - تنويع مصادر الدخل الوطني.
  - تنمية الصادرات وتنويعها.
  - زيادة الإيرادات من العملات الأجنبية.
  - جذب ورفع الاستثمارات الوطنية والاستثمارات الأجنبية المباشرة.
  - تعزيز الإيرادات الحكومية من خلال الرسوم والضرائب وغيرها.



- إلزام الهيئة العامة للاستثمار جميع المستثمرين الأجانب الراغبين في الاستثمار بالصناعات الخفيفة بإنشاء مشاريعهم داخل إحدى المدن الصناعية أو الاقتصادية.

### دور الصندوق في دعم المدن الصناعية في المملكة :

يساهم صندوق التنمية الصناعية السعودي بدور فاعل في دعم وتطوير المدن الصناعية من خلال ما يقدمه من دعم وتمويل للمشاريع الصناعية، بالإضافة إلى ما يقدمه من حوافز إقراضية للمناطق والمدن الواحدة حيث يساهم الصندوق بجانب إقراضه للمشاريع الصناعية في تمويل ما يلي:

#### • إقراض مشاريع الخدمات المساندة الصناعية واللوجستية داخل المدن الصناعية:

نظراً لحاجة القطاع الصناعي لمشاريع الخدمات المرتبطة بهذا القطاع، فقد ساهم الصندوق في تقديم قروض في مجال الخدمات المساندة والخدمات اللوجستية، وذلك لتوفير مناطق صناعية متكاملة الخدمات تلبي المطالب المتزايدة من المستثمرين الصناعيين لتكوين مناخ مناسب لجذب الاستثمارات الصناعية وتحقيق التنافسية المطلوبة للمصنعين المحليين وتخدم الصناعة والمدن الصناعية بشكل مباشر، وتشمل الخدمات اللوجستية (المستودعات ومناولة المواد وأنظمة النقل داخل المدن الصناعية)، وأنظمة تبريد المناطق، والمباني النموذجية للمصانع، ومراكز التدريب، ومشاريع الإسكان في المدن الصناعية على أن تقام جميع هذه الخدمات داخل المدن الصناعية التابعة لهيئة المدن الصناعية ومناطق التقنية «مدن» وأن تكون حاصلة على تصريح عمل من الهيئة. كما يشمل الدعم تمويل مشاريع الخدمات الصناعية كالتالي :

- مشاريع توزيع الغاز الطبيعي في المدن الصناعية.
- مشاريع تحلية المياه ومعالجة الصرف الصحي التي تخدم المدن الصناعية.
- مشاريع معالجة النفايات الكيميائية الصناعية والطبية.
- مشاريع تعقيم الأغذية والأدوية.
- مشاريع تحلية مياه البحر المتنقلة (البارجات).

ويخضع تمويل مشاريع خدمات المساندة الصناعية واللوجستية للشروط المعتادة والتي من أهمها تزويد الصندوق بدراسة جدوى اقتصادية متكاملة وأن يكون المشروع مجدياً من الناحية التجارية، وأن تعود ملكية المشروع للقطاع الخاص، وأن يخضع تمويل هذه المشاريع لسياسات وإجراءات الصندوق المتبعة في تقييم وتمويل المشاريع الصناعية. وانسجاماً مع جهود الدولة في دعم التنمية في المناطق الواحدة، فإن حوافز الصندوق لدعم المشاريع المقامة في المناطق والمدن الواحدة تتيح للمستثمرين أيضاً الاستفادة من هذه الحوافز في تمويل مشاريع الخدمات المساندة واللوجستية في المدن الصناعية في المناطق الواحدة .

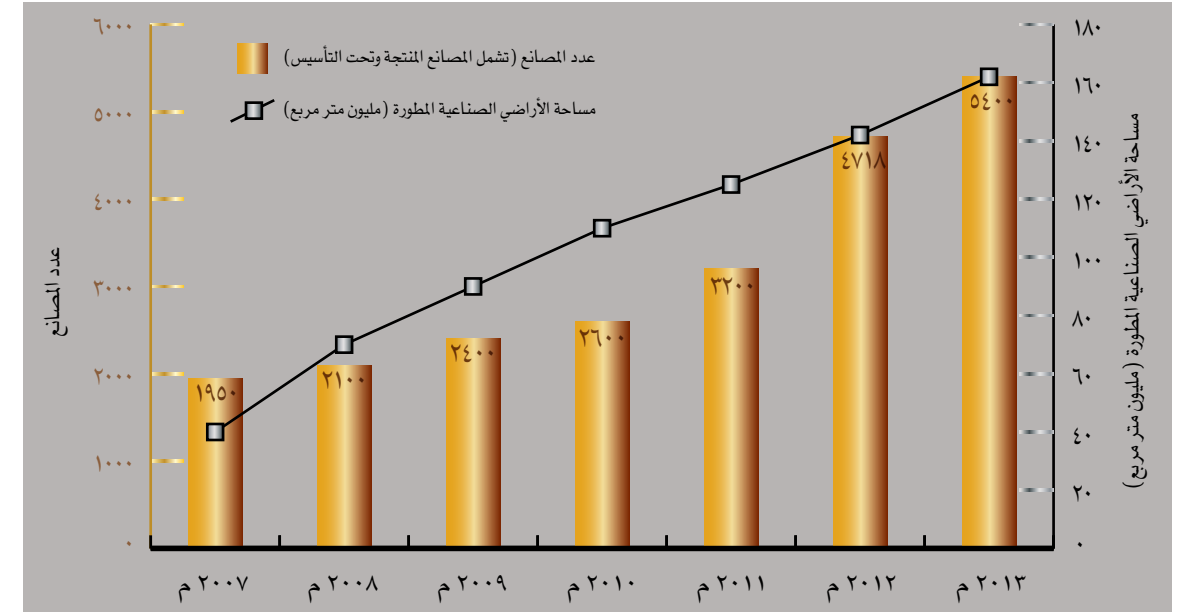
#### • تمويل تطوير البنى التحتية للمدن الصناعية:

بهدف تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في تطوير وبناء مدن صناعية نموذجية، فقد اعتمد مجلس إدارة الصندوق مبلغ ١٠٠٠ مليون ريال كبرنامج لتمويل تطوير البنى التحتية للمدن الصناعية ومناطق التقنية المملوكة لـ «مدن» وللمدن الصناعية الخاصة، وذلك بناءً على المعايير التالية:

- أن يتم الحصول على ترخيص من هيئة المدن الصناعية وهيئة تنظيم الكهرباء لتطوير الأراضي كمدن صناعية.
- تقتصر نسبة تمويل الصندوق على ٥٠٪ من إجمالي تكاليف تطوير البنى التحتية .
- يمول الصندوق نسبة لا تزيد عن ٥٠٪ من قيمة شراء الأراضي بحيث لا يزيد سعر شرائها عن ١٠٠ ريال للمتر المربع.
- يتم منح قرض التمويل لتطوير البنى التحتية للمدن الصناعية للمطورين من القطاع الخاص وليس للهيئات التنظيمية (هيئة المدن أو هيئة تنظيم الكهرباء).
- يتم الصرف للقرض الممنوح بناءً على ما يتم الالتزام به من تكاليف فعلية من قبل المطور.
- يتم اتباع المتطلبات والإجراءات القياسية المتبعة في حالة المشاريع الصناعية والمتعلقة بسياسات التمويل والضمانات وإجراءات الصرف والشروط حسب ما تقتضيه حالة مشروع التطوير.
- يتم تصميم جدول السداد إلى ١٠ سنوات بحد أقصى بعد فترة سماح تصل إلى ٥ سنوات بناءً على نتائج التقييم والدراسة.

نجحت هذه الحوافز في توسيع القاعدة الإنتاجية للصناعة في المملكة بشكل كبير، وذلك بفضل تضاعف عدد المدن الصناعية (التابعة لهيئة «مدن») من ١٤ مدينة صناعية فقط في عام ٢٠٠٧م إلى ٢٢ مدينة صناعية في عام ٢٠١٣م، وتوسعة مساحات الأراضي الصناعية المطورة من نحو ٤٠ مليون متر مربع في عام ٢٠٠٧م إلى نحو ١٦٣ مليون متر مربع في عام ٢٠١٣م بنمو سنوي قدره ٤٣٪ مما أسهم في زيادة أعداد المصانع في المدن الصناعية لتصل إلى ٥٤٠٠ مصنعاً في عام ٢٠١٣م مقارنة مع ١٩٥٠ مصنعاً في عام ٢٠٠٧م. ووفقاً لـ «مدن»، تتجاوز استثمارات المصانع في المدن الصناعية ٢٥٠ مليار ريال ويعمل فيها أكثر من ٣٠٠ ألف موظف.

### شكل يوضح تطور أعداد المصانع والمساحات المطورة في المدن الصناعية



المصدر: الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية «مدن»، التقرير السنوي لعام ٢٠١٣م

### الآفاق المستقبلية للمدن الصناعية في المملكة :

من الواضح أن مسار التنمية الصناعية ونجاحها في المملكة سيعتمد بشكل كبير على توافر المدن الصناعية في الأعوام القادمة، ويرجع ذلك للعوامل التالية:

- تحقيق قطاع الصناعات التحويلية في المملكة لنمو قوي يقدر بنحو ٨٪ كمتوسط سنوي خلال الأعوام الخمسة الماضية، وذلك بالأسعار الثابتة، ويعد بذلك أحد أسرع الأنشطة الإنتاجية نمواً في الاقتصاد السعودي، مما يشير إلى توقعات بتزايد الطلب على الأراضي الصناعية في الأعوام القادمة.
- ستتوجه جميع المصانع الجديدة إلى الإقامة في مناطق مخصصة للاستثمار الصناعي وذلك بناءً على قرار مجلس الوزراء في عام ١٤٣٤هـ (٢٠١٣م)، ويعني ذلك صراحة زيادة الطلب بشكل كبير على الأراضي الصناعية التابعة لهيئة «مدن».
- ولمقابلة هذا الطلب المتوقع خلال الفترة القادمة، تعمل «مدن» على التوسع في أعداد المدن الصناعية بزيادتها من ٣٢ مدينة صناعية إلى ٤٠ مدينة بنهاية عام ٢٠١٦م، يشار إلى أن نسبة نمو الطلب على الأراضي الصناعية خلال الفترة ٢٠٠٨م-٢٠١٣م بلغ في المتوسط ٣٥٪.
- ازدياد جاذبية الاستثمار في بناء المدن الصناعية الخاصة في الأعوام الأخيرة، فيوجد حالياً سبع مدن صناعية مملوكة للقطاع الخاص تحت إشراف وتنظيم «مدن»، وتساهم هذه المدن الخاصة بسد جزء من الطلب المتزايد على المدن الصناعية التابعة لهيئة المدن الصناعية ومناطق التقنية «مدن».
- تنامي الاتجاه نحو الحد من التلوث البيئي الناتج من الأنشطة الصناعية، خاصة للمصانع العاملة خارج المدن الصناعية بسبب قربها من الأحياء السكنية. وعادة ما يكون التلوث الناشئ من المصانع العاملة في المدن الصناعية أقل ضرراً بسبب التنظيمات المشددة على طرق استخدام الطاقة والرقابة المباشرة على عملية إزالة النفايات الصناعية. وفي هذا الصدد، وجه مجلس الوزراء بتشكيل لجان لدراسة وضع المصانع العاملة خارج المناطق المخصصة للصناعة لمعالجة أوضاعها وبحث إمكانية نقلها إلى المناطق المخصصة للاستثمار الصناعي.



محلية وعالمية، وإجراء المشاريع الصناعية المقامة خارج المدن الصناعية للانتقال إلى المدن الصناعية. وهناك أيضاً تحدي يتعلق بسرعة توفير أراضي صناعية جديدة في المناطق والمدن التي تشهد نمواً صناعياً سريعاً مقارنة مع المناطق والمدن الأخرى في المملكة. يضاف إلى ذلك ضرورة إيجاد حلول لمحدودية بعض المنافع مثل الكهرباء والغاز والمياه في عدد من المدن الصناعية.

وفيما يتعلق بتقييم أداء المصانع العاملة داخل المدن الصناعية، لا بد من توفير بيانات صناعية شاملة وتفصيلية عن المشاريع الصناعية المقامة داخل المدن وذلك للتعرف بشكل دقيق على مدى قوة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي والوقوف على الصعوبات التي تواجهها هذه المشاريع وذلك لدراساتها وتقديم الحلول المناسبة لها، مع أهمية الاستمرار في تطوير قاعدة البيانات عن المصانع القائمة في المدن الصناعية لتقديم معلومات شاملة عن النشاط الصناعي والإنتاج والاستهلاك من الطاقة والمياه وبيانات القوى العاملة الوطنية والأجنبية في هذه المدن. ومن المؤكد أن هذه البيانات ستساعد متخذي القرار على زيادة كفاءة المصانع العاملة داخل المدن الصناعية وتشجيعها لتكون أداة تخدم التنمية الصناعية بصورة أفضل.

## الخاتمة:

أثبتت تجربة المملكة نجاح التنمية الصناعية من خلال إقامة المدن الصناعية، بدليل أن أفضل المصانع كفاءة في المملكة وأهمها من الناحية الاستراتيجية تزاوّل نشاطها داخل هذه المدن الصناعية. وفي الآونة الأخيرة، زاد الاهتمام بهذه المدن وأصبح من المؤكد أن مسار التنمية الصناعية ونجاح المشاريع الصناعية الجديدة سيكون مرهوناً بمدى توفر مدن صناعية مطوّرة ومتكاملة الخدمات.

نجحت جهود الدولة في توفير مساحات واسعة من الأراضي الصناعية بحيث تمكنت في الأعوام الأخيرة من استقطاب العديد من الشركات العالمية للاستثمار فيها مثل شركتي سيمنس وإيسوزو. ومن الواضح أن المناطق والمدن الواعدة ستشهد طفرة في مجال الأراضي الصناعية إذ أن هناك خططاً لزيادة أعدادها في تلك المناطق. ومما يجدر ذكره أن عدد المدن الصناعية الموجود حالياً في المناطق والمدن الواعدة يبلغ ٢٢ مدينة من أصل ٣٢ تمثل ٦٩٪ من مجموع المدن الصناعية في المملكة، ويساعد ذلك حتماً في قيام الصندوق بدوره التمويلي المميز في المناطق الواعدة على أفضل وجه.

وتحمل المدينة الصناعية بالخرج فرصاً استثمارية مميزة في المجالات غير الصناعية، إذ يلاحظ محدودية الاستثمارات غير الصناعية، مما يعني أن هناك فرصاً متاحة للمستثمرين لم تستغل بعد، خاصة أن حوافز الصندوق الإقراضية الخاصة بالمناطق الواعدة تنطبق على مدينة الخرج الصناعية بما في ذلك تمويل الخدمات المساندة واللوجستية.

## المدينة الصناعية الثانية بجدة:

تم إنشاء المدينة الصناعية الثانية بجدة (جدة ٢) في عام ١٤٢٩هـ وذلك للطلب المتزايد على الأراضي الصناعية في جدة بسبب عدم توفر أراضي صناعية بالمدينة الصناعية الأولى. وتبلغ مساحة المدينة الصناعية الثانية بجدة (جدة ٢) ثمانية ملايين متر مربع مطورة بالكامل، تمثل الأراضي المستغلة فيها نحو ٣٩٪، وتستغل هذه الأراضي في أنشطة صناعية بنسبة ٨٦٪ وأخرى استثمارية بنسبة ١١٪ وسكنية بنسبة ٣٪.

بلغ عدد قروض الصندوق للمشاريع الصناعية داخل مدينة (جدة ٢) ١١ قرصاً اعتمدت لتمويل تسعة مشاريع بقيمة إجمالية قدرها ٢١٨,٥ مليون ريال، ويبلغ مجموع استثمارات هذه المشاريع أكثر من ٥٤٧ مليون ريال. وقد توزعت قروض الصندوق على المشاريع الصناعية والمشاريع الخدمية. فعلى جانب المشاريع الصناعية، حظيت الصناعات الكيماوية بالنصيب الأكبر من حيث عدد القروض وذلك بواقع ستة قروض، بينما حصلت الصناعات الهندسية على قرضين، والصناعات الاستهلاكية على قرض واحد.

أما بالنسبة للمشاريع الخدمية، فقد حظيت بتمويل مشاريع إسكانية للعمالة بواقع قرضين تبلغ قيمتهما الإجمالية ٧٤,٦ مليون ريال، في حين تبلغ قيمة هذه الاستثمارات السكنية أكثر من ١٦٨,٨ مليون ريال. وتستمد (جدة ٢) فرص نجاحها ومستقبلها الواعد من الأهمية الاستراتيجية لمدينة جدة كقطب صناعي واقتصادي رئيسي في المملكة. وهي شديدة القرب من مدينة جدة حيث ترتبط معها بخط سريع مما يسهل عملية نقل الموظفين والبضائع. وتتميز (جدة ٢) بأن جميع أراضيها مطوّرة وجاهزة للاستثمار، خاصة للأنشطة غير الصناعية التي بإمكانها استغلال نحو ٦٠٪ من أراضيها المتبقية.

## التحديات التي تواجه المدن الصناعية:

على الرغم من وجود جملة من الميز والحوافز للتوسع في المدن الصناعية والاستثمار فيها، إلا أنها بطبيعة الحال لا تخلو من بعض التحديات. فعلى سبيل المثال، هناك حاجة ماسة للاستمرار في تحسين جودة الأراضي الصناعية ورفع مستوى خدماتها وتقديم حوافز إضافية لجذب استثمارات صناعية جديدة

تُعد مدينة سدير للصناعة والأعمال مدينة صناعية واعدة حيث تستحوذ على ثاني أكبر مساحة أراضي صناعية مع إمكانية الاستثمار في معظم أنواع الأنشطة الصناعية، وكذلك إمكانية تخصيص مواقع للتجمعات الصناعية الخاصة بالإضافة إلى وجود فرص استثمارية مساندة مثل إنشاء الفنادق وسكن الموظفين وإقامة الأسواق التجارية والأنشطة الترفيهية وغيرها. تحظى مدينة سدير بحوافز إقراضية من الصندوق تشمل تمويل الخدمات اللوجستية. تتميز مدينة سدير بموقعها الجغرافي، إذ أن توسلها بين منطقتي الرياض والقصيم يؤهلها للاستفادة من إمكانات المنطقتين والوصول إلى أسواقهما وجذب الاستثمارات إليها. كما سيعمل مشروع سكة الحديد الذي سيمر بها مستقبلاً على تعزيز تنافسيتها ودعمها لوجستياً.

## مدينة الخرج الصناعية:

أنشئت المدينة الصناعية بالخرج عام ١٤٣٠هـ، على مساحة إجمالية قدرها ١٠٠ مليون متر مربع مما يجعلها في مصاف المدن الصناعية الكبيرة. تحتضن المدينة العديد من الاستثمارات الصناعية المتنوعة وتجذب باستمرار استثمارات جديدة، ويدل على ذلك وصول نسبة الأراضي المستغلة فيها إلى ٣٤٪ من إجمالي أراضيها المطورة والتي تقدر حالياً بنحو ١٢,٦ مليون متر مربع، وذلك بالرغم من مضي فترة قصيرة على إنشائها. تستحوذ المشاريع الصناعية على ٩٩٪ من هذه الأراضي المستغلة ويتم حالياً إضافة مساحات مطورة جديدة تقدر بحوالي خمسة ملايين متر مربع.

كما هو الحال مع مدينة سدير للصناعة والأعمال، تتمتع مدينة الخرج الصناعية بنفس الحوافز الإقراضية المشجعة من الصندوق والمتمثلة في إمكانية تمويل المشاريع الصناعية فيها إلى ٦٠٪ من تكلفة المشروع وبفترة سداد تصل إلى ٢٠ سنة. اعتمد الصندوق تمويل ٣٣ مصنفاً في مدينة الخرج الصناعية بإجمالي قروض تجاوزت قيمتها ٩٥٥ مليون ريال وذلك حتى نهاية عام ٢٠١٤م، ويقدر إجمالي استثمارات هذه المصانع المقترضة بأكثر من ٢,٥٦٧ مليون ريال. استحوذت مشاريع الصناعات الكيماوية على معظم القروض بواقع ١٣ قرصاً، تليها الصناعات الاستهلاكية بتسعة قروض، فالصناعات الهندسية وصناعات مواد البناء بخمسة وأربعة قروض على التوالي، وأخيراً الصناعات الأخرى بواقع قرضين.

لعل قُرب مدينة الخرج الصناعية من العاصمة الرياض يُعد أحد أهم العوامل المساعدة على ازدهارها، وتزداد أهمية موقعها الجغرافي نظراً لأنها المدينة الصناعية الوحيدة في النصف الجنوبي من منطقة الرياض وستظل أكبر المدن الصناعية فيها حتى بعد إنهاء اعتماد وتخصيص مدن أخرى في تلك الجهات.

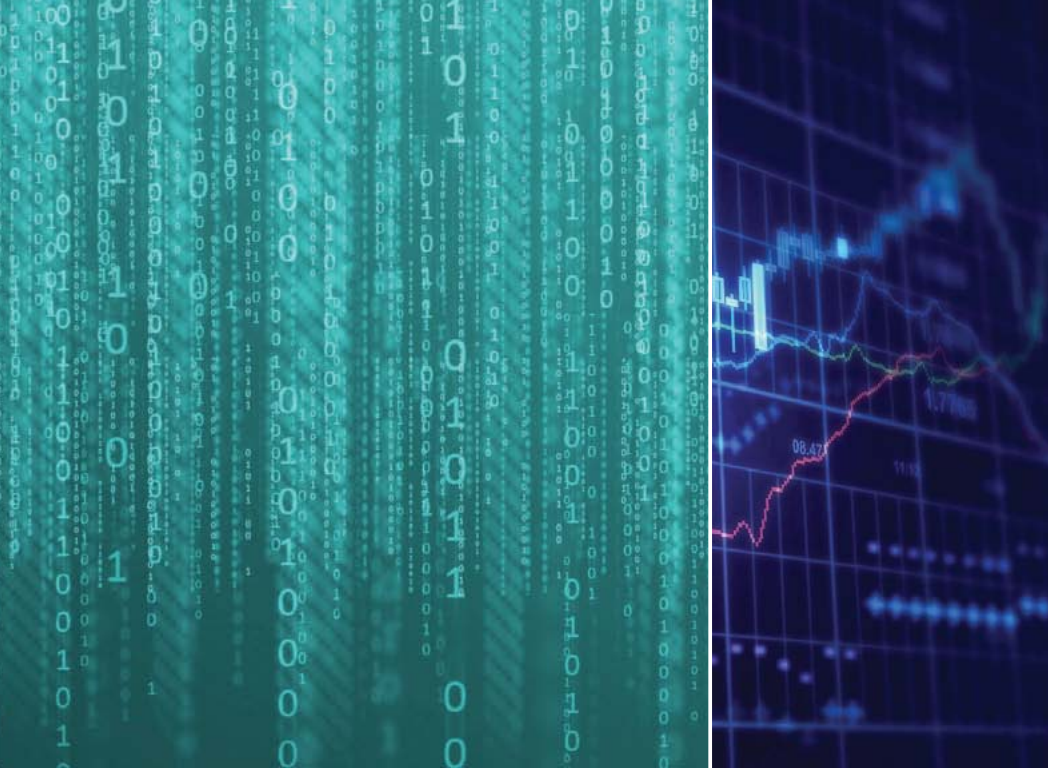
تجاوب القطاع الخاص بشكل سريع مع الحوافز الإقراضية الجديدة، فعلى الرغم من أنه لم يمض سوى أقل من ثلاثة أعوام على إطلاق هذه الحوافز إلا أن عدد القروض التي اعتمدها الصندوق خلال هذه الفترة القصيرة لمشاريع الخدمات المساندة واللوجستية والبنى التحتية للمدن الصناعية بلغ ١٩ قرصاً بقيمة تجاوزت ٨٥٩ مليون ريال قدمت لتمويل مشاريع تقدر تكلفتها بنحو ٢,٣٥ مليار ريال، وتوزعت هذه القروض في عدة مناطق من المملكة. ومما يجدر ذكره أن سياسة دعم البنية التحتية والأنشطة المساندة للصناعة هي من ضمن المحاور الرئيسية للاستراتيجية الوطنية للصناعة، وقد أدرجت الاستراتيجية بشكل صريح اسم الصندوق في قائمة الجهات المشاركة في تنفيذ هذا المحور الاستراتيجي.

وعلى الرغم من أن الصندوق لا يشترط أن تكون المشاريع المقترضة داخل المدن الصناعية، إلا أنه يفضل تمويل المصانع التي ترغب في الاستثمار داخل إحدى المدن الصناعية نظراً لما توفره هذه المدن من وسائل الدعم والتنظيم التي تزيد من فرص نجاح المشاريع المقترضة من الصندوق. وفيما يلي نسلط بعض الضوء على دعم الصندوق للمشاريع الصناعية في المدن الصناعية في سدير، الخرج، المدينة الصناعية الثانية بجدة، وذلك نظراً لحدائثة هذه المدن وكونها تحمل آفاقاً مستقبلية واعدة للصناعة.

## مدينة سدير للصناعة والأعمال:

تعتبر مدينة سدير الصناعية من بين أكبر المدن الصناعية بمساحة إجمالية تقدر بحوالي ٢٦٥ مليون متر مربع، فقد تم البدء بأعمال البنية التحتية فيها عام ١٤٣٠هـ، وتبلغ المساحة المطورة فيها حتى الآن نحو ١٦,٨ مليون متر مربع، تم تأجير نحو ٣,٦ مليون متر مربع من هذه المساحات المطورة واستحوذت الأنشطة الصناعية فيها على ٩٦٪ من الأراضي المؤجرة مقابل ٤٪ للأنشطة الاستثمارية والسكنية. ويجري حالياً تطوير مساحات جديدة من الأراضي تبلغ أربعة ملايين متر مربع.

تتمتع مدينة سدير للصناعة والأعمال بحوافز إقراضية مشجعة من قبل الصندوق تتمثل في تمويل المشاريع الصناعية فيها بنسبة تصل إلى ٦٠٪ من تكلفة المشروع وبفترة سداد تصل إلى ٢٠ سنة. على الرغم من حداثة مدينة سدير للصناعة والأعمال، إلا أن الصندوق اعتمد تمويل ١٨ مشروعاً صناعياً فيها بإجمالي قروض تجاوزت قيمتها ٣٤٦ مليون ريال وذلك حتى نهاية عام ٢٠١٤م، ويقدر إجمالي استثمارات هذه المصانع بأكثر من ٩١٠ مليون ريال. استحوذت الصناعات الكيماوية على النصيب الأكبر من هذه القروض بواقع (٧ قروض)، تليها الصناعات الهندسية (٥ قروض)، فصناعات مواد البناء (٣ قروض)، ثم الصناعات الاستهلاكية بقرضين، وأخيراً الصناعات الأخرى بقرض واحد.



## بيانات النشاط الإقراضي للصندوق



بيان رقم (٢)

بيان بقيمة القروض الصناعية المعتمدة من الصندوق حسب القطاعات الفرعية (بملايين الريالات)

المجموع التراكمي	خلال عام ١٤٣٥/١٤٣٦هـ (٢٠١٤م)	القطاع
٢٠,١٢٩	١,٠٢٦	الصناعات الاستهلاكية :
١٠,٩٨١	٤٩٩	المواد الغذائية
٢,١٨٤	١٠٧	المرطبات والمشروبات
٢,٤١٥	٥	النسيج
١٣٣	--	منتجات الجلود والمواد البديلة
٢٧٢	٥٥	المنتجات الخشبية
٤١٤	٢٧	الأثاث الخشبي
٣,٥٠٣	٣٣٣	منتجات الورق
٢٢٧	--	الطباعة
٤٥,٤٤٣	١,٥١٥	الصناعات الكيماوية :
٣٥,٤٣١	١,١٩٠	الكيماويات
٣,٣٩٨	٩	منتجات النفط والغاز
٨٠٤	--	منتجات المطاط
٥,٨١٠	٣١٦	منتجات البلاستيك
١٢,٥٩٩	٤٢٢	صناعة مواد البناء :
١,٧٨٧	١٨	المنتجات الخزفية
٣,٦٣٢	١١٦	منتجات الزجاج
٧,١٨٠	٢٨٨	مواد البناء الأخرى
١١,٦٠٣	٨٨	صناعة الأسمنت :
٢٣,٣٦٧	٨٠٦	الصناعات الهندسية :
١٧,٨٣٧	٧٠٦	المنتجات المعدنية
٩٣٦	٢٣	الماكينات والآلات
٣,٣١٦	٥٧	المعدات الكهربائية
١,٢٧٨	٢٠	معدات النقل
٤,٨٤٦	٢,٠٣٥	الصناعات الأخرى
** ١١٧,٩٨٧	* ٥,٨٩٢	المجموع

\* اعتمدت للمساهمة في تمويل (١٢٥) مشروعاً جديداً وتوسعة (٢٠) مشروعاً قائماً.  
\*\* منها (١٧,٤٣٩) مليون ريال تم إلغاء الالتزام بها أو تخفيضها .

بيان رقم (١)

بيان بعدد المشاريع الصناعية الجديدة الممولة من الصندوق حسب القطاعات الفرعية

المجموع التراكمي	خلال عام ١٤٣٥/١٤٣٦هـ (٢٠١٤م)	القطاع
٧٣٠	٢٤	الصناعات الاستهلاكية :
٣٤٨	١٣	المواد الغذائية
٧٣	٣	المرطبات والمشروبات
٧٣	--	النسيج
٢٤	--	منتجات الجلود والمواد البديلة
٢٠	٣	المنتجات الخشبية
٥٨	٣	الأثاث الخشبي
٩٧	٢	منتجات الورق
٣٧	--	الطباعة
٦٧٧	٣٩	الصناعات الكيماوية :
٣١٥	١٤	الكيماويات
٣٨	٢	منتجات النفط والغاز
٢٠	--	منتجات المطاط
٣٠٤	٢٣	منتجات البلاستيك
٤٤٢	٢٣	صناعة مواد البناء :
١٤	--	المنتجات الخزفية
٦٨	٣	منتجات الزجاج
٣٦٠	٢٠	مواد البناء الأخرى
٣٣	--	صناعة الأسمنت :
٧٦٦	٢٩	الصناعات الهندسية :
٤٧١	٢١	المنتجات المعدنية
٩٢	٢	الماكينات والآلات
١٤١	٣	المعدات الكهربائية
٦٢	٣	معدات النقل
٦٩	١٠	الصناعات الأخرى
* ٢٧١٧	١٢٥	المجموع

\* منها (٥٣١) مشروعاً تم إلغاء التزامات القروض المعتمدة لها .



### صندوق التنمية الصناعية السعودي

صندوق بريد: ٤١٤٣ الرياض ١١١٤٩  
المملكة العربية السعودية  
هاتف: ٠٠٩٦٦١١ ٤٧٧٤٠٠٢ - فاكس: ٠٠٩٦٦١١ ٤٧٩٠١٦٥  
البريد الإلكتروني: PR@sidf.gov.sa  
موقع الصندوق على الشبكة: www.sidf.gov.sa



التقرير السنوي ١٤٣٥ / ١٤٣٦ هـ  
رقم الإيداع: ١٦/٣٤١٨  
رمد: ٥٥٢٢-١٣١٩

### بيان رقم (٣)

#### بيان بعدد المشاريع الصناعية الجديدة الممولة من الصندوق حسب مناطق المملكة

المنطقة	خلال عام ١٤٣٥/١٤٣٦ هـ (٢٠١٤م)	المجموع التراكمي
الرياض	٤٥	٩٧٢
مكة المكرمة	٢٠	٦٤٣
المدينة المنورة	١٣	١٢١
القصيم	٦	٦٩
المنطقة الشرقية	١٩	٧٣٢
عسير	٣	٤٨
تبوك	١	١٢
حائل	٣	٢٩
جازان	٥	٢٧
نجران	٤	٢٢
الباحة	١	١٠
الجوف	٢	٢٣
الحدود الشمالية	٣	٩
المجموع	١٢٥	* ٢٧١٧

\* منها (٥٣١) مشروعاً تم إلغاء التزامات القروض المعتمدة لها .

### بيان رقم (٤)

#### بيان بقيمة القروض الصناعية المعتمدة من الصندوق حسب مناطق المملكة (بملايين الريالات)

المنطقة	خلال عام ١٤٣٥/١٤٣٦ هـ (٢٠١٤م)	المجموع التراكمي
الرياض	٨٩٣	٢٢,٩٥٣
مكة المكرمة	٢,٠٧١	٢١,٨٦٣
المدينة المنورة	٣٩٢	١٢,٥٨٦
القصيم	٥٤	١,٥١٧
المنطقة الشرقية	١,٩٢١	٥٠,٣٧٨
عسير	١٨	١,٠٥٨
تبوك	٢١	٥٥٧
حائل	٣٢٢	١,٥٥٦
جازان	١٢١	٢,٩٥٨
نجران	٢٣	١,١٧٠
الباحة	٩	٣٧
الجوف	١٤	٣٣٧
الحدود الشمالية	٣٣	١,٠١٧
المجموع	* ٥,٨٩٢	** ١١٧,٩٨٧

\* اعتمدت للمساهمة في تمويل (١٢٥) مشروعاً جديداً وتوسعة (٢٠) مشروعاً قائماً.

\*\* منها (١٧,٤٣٩) مليون ريال تم إلغاء الالتزام بها أو تخفيضها .





التقرير السنوي  
للعام المالي  
١٤٣٥  
١٤٣٦هـ